دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل المخاطر المالية للوحدات الاقتصادية العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها باستخدام المعلومات المحاسبية الواردة في قوائم المراكز المالية المنشورة دراسة نظرية وتطبيقية
المصدر:	مجلة التجارة والتمويل
الناشر:	جامعة طنطا - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	إسماعيل، زكريا محمد الصادق
المجلد/العدد:	ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الصفحات:	7 - 79
رقم MD:	328924
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المركز المالي ، المخاطر المالية ، الاستثمار ، نظم المعلومات المحاسبية ، المحاسبة القانونية ، القوائم المالية ، مصر ، البنوك ، أسعار الفائدة ، الإفصاح المحاسبي ، القانون التجاري ، المؤسسات الاقتصادية ، المحاسبون القانونيون ، النشاط الاقتصادي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/328924

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل المخاطر المالية للوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها باستخدام المعلومات المحاسبية الواردة فى قوائم المراكز المالية المنشورة
دراسة نظرية وتطبيقية

دكتـــور

زكريا محمد الصادق اسماعيل

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجارة – جامعة طنطا

تحليل المخاطر المالية للوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها باستخدام المعلومات المحاسبية الواردة فى قوائم المراكز المالية المنشورة

دراسة نظرية وتطبيقية *

١ - المقدمة :

يكاد يخلو التاريخ الاقتصادى المصرى من حدث اقتصادى أو محاسبى لقى اهتمام جماهيرى واعلامى كما لقى موضوع الوحدات الاقتصادية التى أطلقت على نفسها اصطلاح « شركات توظيف الأموال » ، والتى أطلق عليها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية اصطلاح « الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها » ، ويتوقع الباحث أن هذه الظاهرة الاقتصادية ستظل محل دراسات وبحوث علمية لسنوات طويلة وخاصة فيما يتعلق بآثارها على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ، ولعله من المفيد تحديد المتغيرات المختلفة التى أدت الى ظهور وانتشار هذا النوع من الوحدات الاقتصادية فى السنوات العشر الأخيرة والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

أ - هذه الوحدات الاقتصادية هى امتداد طبيعى لظاهرة الوحدات الاقتصادية العملاقة Mega Corporations التى برزت فى أواخر هذا القرن ومنها الشركات المتعددة الجنسيات والشركات ذات الأغراض المتعددة ، ولقد لوحظ أن هذه الوحدات الاقتصادية العملاقة أصبحت لاتهتم فقط بالعمليات التجارية ولكنها أصبحت منظمات اجتماعية وقانونية وسياسية واقتصادية تتحكم فى ثروة المجتمع وفى كمية المعلومات التى تفصح عنها وفى توقيت الافصاح عن هذه المعلومات مما دعا أحد المفكرين الى القول : (١)

« يجب أن ينظر الى هذه الوحدات على أنها وحدات اقتصادية وقانونية تقوم ببعض الوظائف بالنيابة عن المجتمع ، كما أن هذه الوحدة الاقتصادية يجب أن تكون مسئولة أمام المجتمع الذى تعمل فيه » .

ب - عدم مسايرة نظام البنوك المصرية لاحتياجات صغار المستثمرين لعدة أسباب منها تعقيدات العمل الادارى فى البنوك وضعف سعر الفائدة الذى يقل كثيرا عن معدل التضخم ، فمن المعروف اقتصاديا أن سعر الفائدة فى ظل ارتفاع الأسعار يجب أن يشمل عنصرين أولها سعر الفائدة الحقيقى وثانيها معدل التضخم ، حتى لايستطيع المدين (البنوك مثلا) أن يحقق ربحا على حساب الدائن (المودع) ، ولكن من المعروف أن سعر الفائدة فى البنوك المصرية يقل كثيرا عن معدل التضخم (٢) .

---

* هوامش البحث فى نهايته .

ج – يمتاز هذا النوع من الوحدات الاقتصادية ببعض المزايا أولها ارتفاع العائد الذى يحصل عليه المودعين [٣] ، وثانيها سهولة ايداع الأموال وسحبها والحصول على العائد شهريا وثالثها غياب التدخل أو التنظيم أو الاشراف الحكومى على هذه الوحدات [٤] .

د – استغلت هذه الوحدات الاقتصادية بروز حركة « الأصولية الاسلامية » – وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ – والتى دعت الى ماأسمته « بالفكر الاقتصادى الاسلامى » ، وقامت بعمل لوبى اعلامى بأن كل معاملات البنوك ربا محرم ، وبالتالى قدمت هذه الوحدات نموذجا وحيدا للاستثمار اطلقت عليه « نظام المرابحة أو المشاركة الاسلامية » الذى يعتمد على عائد متغير وليس على فائدة محددة .

وتتفق الوحدات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها فى أنها تجمع بين نشاطين اقتصاديين أولها نشاط تلقى الأموال وهو أصلا نشاط البنوك وثانيها استثمار هذه الأموال فى أنشطة مختلفة ، ولقد أكدت المادة رقم (٣) من نموذج العقد الابتدائى والنظام الأساسى لتأسيس هذه الوحدات على هذا النشاط المزدوج حيث ذكرت مايلى : [٥]

« يجب أن يكون للشركة أغراض أخرى بالاضافة الى غرض تلقى الأموال من الجمهور لاستثمارها وأن ينص العقد على ذلك » .

وشهد عام ١٩٨٨ مولد القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (بشأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها) ولائحته التنفيذية ، ولقد تكفلت المادة (١٦) من القانون بمخاطبة هذه الوحدات والزامها بتقديم بعض المستندات والمعلومات ، وفى الفقرة (ج) من هذه المادة الزمت هذه الوحدات باعداد :

« قائمة المركز المالى فى تاريخ العمل بالقانون وتقريرا عنه معتمدين على اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، يعينهم ويحدد مكافأتهم الجهاز المركزى للمحاسبات ، على أن تنشر قائمة المركز المالى والتقرير فى جريدتين يوميتين صباحيتين على الأقل » .

وكان الهدف الرئيسى للتدخل الحكومى هو حماية المودعين عن طريق التشريع ، وقد بلغ عدد هذه الوحدات حوالى ١٢٠ وحدة اقتصادية تعمل فى مجال تلقى الأموال ، وقام الجهاز المركزى للمحاسبات بدوره بتعيين اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية لكل وحدة ، وتم نشر قوائم المراكز المالية وتقارير المحاسبين القانونيين فى الصحف اليومية الصباحية ، وصاحب كل ذلك حركة اعلامية تفى باحتياجات المودعين من المعلومات التى يحتاجونها للاطمئنان على ودائعهم .

ولقد أورد القانون ولائحته التنفيذية المشار اليها بديلين لهذه الوحدات فى هذه اللائحة أما أن يتم توفيق أوضاع الوحدة أو أن يتم تصفيتها خلال سنتين ، ويعتقد الباحث أن المحدد الرئيسى لتوفيق أوضاع الوحدة أو تصفيتها هو قياس المخاطر المالية . ويتوقع الباحث أن تاريخ وطبيعة نشأة هذه الوحدات وخصائصها وكذلك غياب التدخل أو التنظيم الحكومى سينعكس على المعلومات المحاسبية الواردة فى قوائم المراكز المالية المنشورة وخاصة فيما يتعلق بتحليل المخاطر المالية حيث أن جانب الخصوم (الجانب الدائن) من مراكزها المالية ينقسم الى ثلاث مجموعات أولها مجموعة حقوق الملكية وثانيها مجموعة حقوق المودعين وثالثها مجموعة حقوق الغير .

٢ – هدف البحث :

يتلخص هدف البحث فى تحليل المخاطر المالية للوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها وذلك باستخدام المعلومات المحاسبية المنشورة فى قوائم المراكز المالية لهذه الوحدات فى مرحلة توفيق أوضاعها .

٣ – منهج البحث :

يتكون منهج البحث من ثلاث عناصر رئيسية :

العنصر الأول وهو نموذج البحث وسيقوم الباحث باستخدام النموذج الوصفى Descrep-tive Model فى وصف المعلومات المحاسبية الواردة فى قوائم المراكز المالية المنشورة ، وسيقوم الباحث – أيضا – باستخدام النموذج الايجابى Positive Model فى تحليل وتفسير وتحليل نتائج هذا البحث .

العنصر الثانى وهو أدوات البحث وسيقوم الباحث باستخدام أداتين من أدوات البحث أولهما تحليل للمعلومات المحاسبية باستخدام بعض النسب المحاسبية المقترحة وثانيهما تحليل للمعلومات المحاسبية باستخدام بعض المقاييس الاحصائية .

العنصر الثالث وهو وسيلة البحث وسيقوم الباحث بدراسة وتحليل المعلومات المحاسبية الواردة فى قوائم المراكز المالية المنشورة المؤرخة فى ١٠ / ٦ / ١٩٨٨ لوحدات تلقى الأموال لاستثمارها المخاطبة بالمادة رقم (١٦) من القانون المشار اليه .

٤ – تنظيم البحث : (٦)

القسم الخامس من هذا البحث يختص بتصميم الدراسة التطبيقية ، أما القسم السادس فانه يتناول نتائج البحث وتحليلها ومدى تحقق فروضه ، والقسم السابع والأخير فانه يختص بخلاصة البحث ونتائجه العامة .

٥ – تصميم الدراسة التطبيقية :

سيخصص هذا القسم لوضع اطار للدراسة التطبيقية وهو يشمل على الأقسام التالية :

١/٥ عينة البحث :

تشمل عينة البحث ستة وعشرون وحدة اقتصادية كانت تعمل فى مجال توظيف الأموال ، وهذه الوحدات تم مخاطبتها بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والتى نصت فى فقرتها الأولى على مايلى :

« على كل شخص طبيعى أو معنوى تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أموالا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأى غرض آخر من أغراض توظيف الأموال بأى وسيلة وتحت أى مسمى أن يتوقف عن تلقى الأموال من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يرسل اخطارا الى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .. » .

٢/٥ خصائص عينة البحث :

قام الباحث بتحديد خصائص الوحدات الاقتصادية من حيث الشكل القانونى لها وكذلك من حيث القانون الذى تم تأسيسها طبقا له [٧] وكذلك تم تبويب الوحدات الاقتصادية طبقا لاجمالى حقوق المودعين وكذلك تبويبها طبقا لاجمالى أصولها وفيما يلى تبويب هذه الوحدات :

١/٢/٥ تبويب الوحدات الاقتصادية من حيث الشكل القانونى لها وكذلك طبقا للقانون الذى تم تأسيسها على أساسه :

الجدول رقم (١) يوضح تبويب هذه الوحدات الاقتصادية طبقا لشكلها القانونى وكذلك طبقا للقانون الذى تم تأسيسها على أساسه ولقد وجد الباحث مايلى :

أ – منشأة فردية واحدة تعمل فى هذا المجال .

ب – عشر شركات أشخاص مؤسسين طبقا للقانون التجارى ، منها خمس شركات تضامن وأربع شركات توصية بسيطة وشركة محاصة واحدة .

ج – عشر شركات مساهمة مؤسسة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

د – شركة واحدة توصية بسيطة مؤسسة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل .

ولقد وجد الباحث أيضا مايلى :

أ – هناك ثلاث وحدات من هذه الوحدات أطلقت على نفسها « مجموعة » أولها « مجموعة السعد » ولقد تم نشر مركز مالى لهذه المجموعة ولقد اتضح من دراسة مركزها المالى وتقرير المحاسبين القانونيين المعينين من الجهاز المركزى للمحاسبات أن هذه المجموعة هى عبارة عن تجميع لأربع وحدات اقتصادية يشترك فى عنوانها اسم « السعد » وهى الشركات التى تم ترميزها فى ملحق

جـدول رقـم (١)

تبويـب عينـة البحـث طبقـا للكيـان القانونـى

ونـوع القـانون الـذى تم تأسيسهـا طبقـا له

الشكل القانونى	منشآت فرديـة	شركـــات الأشخـــاص				شركات مؤسسة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية				شركات مؤسسة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل						
		شركات تضامن	شركات توصية بسيطة	شركات محاصة	المجموع	شركات مساهمة	شركات توصية بالأسهم	شركات ذات مسئولية محدودة	المجمـــوع	منشآت فرديـة	شركات الأشخاص		شركـــات الأمـــوال			
											شركات تضامن	شركات توصية بسيطة	شركات مساهمة	شركات توصية بالأسهم	شركات ذات مسئولية محدودة	مجموع	المجموع
عدد الوحدات	١	٥	٤	١	١٠	١٠	—	—	١٠	—	—	١	—	—	—	١	٢٢
مجموع وحدات العينـة	١	٥	٤	١	١٠	١٠	—	—	١٠	—	—	١	—	—	—	١	٢٢

تم استبعاد :

- المجموعات الثلاثة وهى مجموعة السعد ومجموعة الحجاز ومجموعة آى سى سنتر من هذا التحليل .
- منشأة باسم المهندس محمد عبد المنعم شلبى والمهندس عاصم شلبى حيث أن الشكل القانونى غير محدد فى تقرير المحاسبين القانونيين المعينين من الجهاز المركزى للمحاسبات .

البحث رقم (١) بأرقام ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ . وثانيهـا مجموعة أطلقت على نفسها « أحمد عبيد أحمد عيسى ومحمد أحمد عليوه – مجموعة شركات الحجاز » ولم يوضح السيدان المحاسبان القانونيان المعينين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات الشكل القانونى لهذه المجموعة . ويعتقد الباحث أن هذه المجموعة مرتبطة بشركة الحجاز للتنمية العقارية والتعمير وهى شركة مساهمة مصرية مؤسسة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والدليل على ذلك أن رئيس مجلس الادارة ونائبه لهذه الوحدة الاقتصادية هما أصحاب مجموعة الحجاز ، ومن تحليل المعلومات المحاسبية يمكن القول أن مهمـــة « مجموعة الحجاز » هو تلقى الأموال من المودعين ثم تقوم باعادة استثمارها فى شركة الحجاز للتنمية العقارية والتعمير ، ويتضح من ذلك أن المركز المالى لمجموعة الحجاز المؤرخ فى ١٩٨٨/٦/١٠ يتضمن فى جانب الأصول مبالغ تشمل استثمارات فى شركات تابعة واستثمارات فى أوراق مالية وأخيرا مشاركات ومرابحات ، ولقد أشار المحاسبان القانونيان فى تقريرهما صراحة بأنه يدخل ضمن « بنـد الاستثمارات فى شركات تابعة » شركة الحجاز للتنمية العقارية والتعمير . وثالثها مجموعة أطلقت على نفسها « مجموعة أى سى سنتر » وهى عبارة عن مجموعة تشمل أربع شركات وستة مؤسسات وأحدى عشر مشروعا تحت التنفيذ كما ذكر فى تقرير المحاسبين القانونيين ، ولقد اعتبر الباحث كل هذه الوحدات كوحدة اقتصادية واحدة . وأخيرا هناك وحدة اقتصادية عنون مركزها المالى باسم شخصية طبيعية (مهندس محمد عبد المنعم شلبى ومهندس عاصم شلبى) دون ذكر الكيان القانونى لهـذه الوحدة . ولقد تم استبعاد هذه الوحدات الأربعة من تبويب الوحدات الاقتصادية من حيث الشكل القانونى لعدم تحديد هذا الشكل .

جدول رقم (٢)
تبويب عينة البحث
طبقا لاجمالى حقوق المودعين *

الفئات	عدد الوحدات الاقتصادية
أقل من ٤٧٠٠٠٠٠	٧
من ٤٧٠٠٠٠٠ الى ٧٤٧٠٠٠٠٠	١١
من ٧٤٧٠٠٠٠٠ الى ١٤٤٧٠٠٠٠٠	٤
من ١٤٤٧٠٠٠٠٠ الى ٢١٤٧٠٠٠٠٠	١
من ٢١٤٧٠٠٠٠٠ الى ٢٨٤٧٠٠٠٠٠	لايوجد
من ٢٨٤٧٠٠٠٠٠ الى ٣٥٤٧٠٠٠٠٠	لايوجد
أكبر من ٣٥٤٧٠٠٠٠٠	٢
مجموع وحدات العينة	٢٥

* تم استبعاد مجموعة السعد من هذا التحليل .

٢/٢/٥ تبويب عينة البحث طبقا لاجمالى أرصدة المودعين :

لقد سبق الاشارة الى أنه من الخصائص الرئيسية التى ينفرد بها هذا النوع من الوحدات الاقتصادية هو تلقى الأموال من المودعين بغرض استثمارها مقابل عائد متغير ، والجدول رقم (٢) يوضح تبويب عينة البحث طبقا لاجمالى أرصدة المودعين ، ولقد قام الباحث بتقسيم اجمالى أرصدة المودعين الى سبع فئات وطول الفئة الواحدة سبعين مليون جنيه مصرى ، ولقد وجد الباحث أن معظم وحدات العينة (إحدى عشر وحدة اقتصادية) أى مايعادل ٤٤ ٪ من وحدات العينة يقع اجمالى أرصدة مودعيها فى الفئة من ٤٧٠٠٠٠٠ جنيها الى ٧٤٧٠٠٠٠٠ جنيها ، ولقد وجد الباحث أيضا أن هناك وحدتين اقتصاديتين يزيد مجموع أرصدة المودعين فى كل منهما عن ٣٥٤٧٠٠٠٠٠ جنيها مصريا ، وهذا يعبر عما تمثله هذه الوحدات من قوى اقتصادية واعلامية داخل الدولة ، وما يجب أن يذكر أنه تم استبعاد « مجموعة السعد » من هذا التبويب حيث أن هذه « المجموعة » ماهى الا تجميع لعناصر أصول وخصوم الوحدات الاقتصادية الأربعة التى أطلقت على نفسها نفس التسمية كما سبق الذكر .

٣/٢/٥ تبويب عينة البحث طبقا لاجمالى أصولها :

الجدول رقم (٣) يوضح تبويب عينة البحث طبقا لاجمالى أصولها ، ولقد قام الباحث بتقسيم مجموع الأصول الى سبع فئات وطول الفئة الواحدة تسعة مليون جنيه ، ولقد وجد الباحث أن معظم وحدات العينة (١٧ وحدة اقتصادية) أى مايعادل ٦٨ ٪ من مجموع وحدات العينة يقع مجموع أصولها فى الفئة من أربع ملايين وأربعة وتسعون مليون جنيها مصريا ، كما وجد الباحث أن هناك وحدة اقتصادية واحدة يزيد مجموع أصولها على ٤٥٤ مليون جنيه مصرى ، وهذا يؤكد أن هذه الوحدات التى أطلقت على نفسها شركات توظيف الأموال ماهى الا امتداد طبيعى لظاهرة الوحدات الاقتصادية العملاقة الذى ظهرت فى هذا القرن كما سبق الذكر ، وأخيرا يجب الاشارة الى أنه قد تـــم استبعـاد « مجموعة السعد » من هذا التبويب للسبب السابق ذكره .

٤/٢/٥ تبويب عينة البحث طبقا لنوع نشاطها الاقتصادى والخدمى :

يرى الباحث أنه من المفيد تبويب عينة البحث طبقا لنوع نشاطها الاقتصادى لكى يمكن تحديد كيف تستثمر هذه الوحدات الاقتصادية أموال المودعين ، والجدول رقم (٤) يوضح هذا التبويب ، ولقد وجد الباحث أن سبع وحدات اقتصادية أى مايعادل ٢٨ ٪ من وحدات العينة تعمل فى المجـال الصناعى ، وأن هناك أيضا سبع وحدات اقتصادية أخرى تعمل فى النشاط العقارى والأمن الغذائى ، وأخيرا وجد الباحث أن هناك وحدتين اقتصاديتين أى مايعادل ٨ ٪ من وحدات العينة يعمل فى أكثر من مجال من المجالات الاقتصادية .

٣/٥ مصادر المعلومات المحاسبية وفترة الدراسة :

مصدر المعلومات المحاسبية الوحيد لهذا البحث هو قوائم المراكز المالية المنشورة المؤرخة فى ١٠ / ٦ / ١٩٨٨ (تاريخ العمل بالقانون) للوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها والتى ألزمت بها الفقرة (ج) من المادة (١٦) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .

وقد قام الباحث بتجميع المعلومات المحاسبية الخاصة بوحدات البحث مما نشر فى الصحف ، ثم قام بترتيب وحدات العينة طبقا لرقم وتاريخ الموافقة على النشر ، ولقد تضمن ملحق البحث رقم (١) عينة وحدات البحث ، وفى معظم الأحوال سيقوم الباحث بالاشارة الى رقم الوحدة الاقتصادية فى ملحق البحث بعبارة الوحدة رقم ( ) دون الاشارة الى عنوان الوحدة .

أما فترة الدارسة فهى تاريخ نشر القانون (١٠ / ٦ / ١٩٨٨) حيث أن مرحلة توفيق الأوضاع مرحلة وحيدة غير متكررة .

٤/٥ أدوات البحث :

سبق الذكر فى القسم رقم (٣) أن أدوات البحث التى سيقوم الباحث باستخدامها تتلخص فى استخدام أداتين أولهما تحليل المعلومات المحاسبية باستخدام بعض النسب المحاسبيه المقترحه ، وثانيهما تحليل هذه المعلومات المحاسبيه باستخدام بعض المقاييس الاحصائية الملائمة ، وفيما يلى تحليل لأدوات البحث :

جدول رقم (٣)
تبويب لعينة البحث
طبقا لاجمالى الأصول *

الفئات	عدد الوحدات الاقتصادية
أقل من ٤٠٠٠٠٠٠	٣
من ٤٠٠٠٠٠٠ الى ٩٤٠٠٠٠٠	١٧
من ٩٤٠٠٠٠٠ الى ١٨٤٠٠٠٠٠	٢
من ١٨٤٠٠٠٠٠ الى ٢٧٤٠٠٠٠٠	لايوجد
من ٢٧٤٠٠٠٠٠ الى ٣٦٤٠٠٠٠٠	١
من ٣٦٤٠٠٠٠٠ الى ٤٥٤٠٠٠٠٠	١
أكبر من ٤٥٤٠٠٠٠٠	١
مجموع وحدات العينة	٢٥

* تم استبعاد مجموعة السعد من هذا التحليل .

جدول رقم (٤)
تبويب عينة البحث طبقا لنوع
النشاط الاقتصادى والخدمى *

نوع النشاط	عدد الوحدات الاقتصادية
نشاط صناعى	٧
نشاط تجارى	٦
نشاط عقارى وأمن غذائى	٧
نشاط خدمى	٣
أنشطة اقتصادية متعددة	٢
مجموع وحدات العينة	٢٥

* تم استبعاد مجموعة السعد من هذا التحليل .

١/٤/٥ تحليل المعلومات المحاسبية باستخدام بعض النسب المحاسبية المقترحة :

تخضع الأنشطة الاستثمارية لأى وحدة اقتصادية لنوعين من المخاطر أولهما يطلق عليه المخاطر الاقتصادية Economic Risk أو مخاطرة الأعمال Business Risk ثانيهما المخاطر المالية Finan-cial Risk ويتناول الباحث فيما يلى هذين النوعين من المخاطر :

أ - المخاطر الاقتصادية :

عـــرف Levy and Sarnat المخاطر الاقتصادية كمايلى : (٨)

"Economic risk is associated mainly with the industry to which the firm belongs with the general Conditions of the economy"

ويرى الباحث بأنه توجد ثلاث عوامل رئيسية تؤثر على المخاطر الاقتصادية :

أولها - عنصر عدم التأكد الذى يتوافر فى أى نشاط استثمارى ، وهو ناتج عن عدم توافر المعلومات الكاملة والكافية لدى متخذى القرارات سواء كانت الادارة العليا للوحدة الاقتصادية أو حاملى الأسهم أو المودعين أو مراقب الحسابات أو غيرهم .

ثانيها - طبيعة النشاط الاقتصادى والخدمى الذى تعمل فيه الوحدة الاقتصادية حيث أن هناك أنشطة اقتصادية وخدمية ذات مخاطر اقتصادية عالية بطبيعتها مثل صناعة الثروة الداجنة والحيوانية حيث تتأثر هذه الصناعة بعوامل خارجية مثل انتشار بعض الأمراض وانقطاع المياه والقوى المحركة المفاجئ أو غير ذلك ، ومن ناحية ثانية هناك أنشطة اقتصادية وخدمية ذات

مخاطر اقتصادية منخفضة مثل صناعة المنافع العامة التى تشمل صناعة انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والمياه وغير ذلك .

ثالثها - طبيعة البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية المحيطة بالوحدة الاقتصادية وهذه البيئة تتكون من عدة عناصر أولها الموقع الجغرافى للوحدة ، فالوحدة الاقتصادية التى تعمل فى مناطق الخطر مثل منطقة الشرق الأوسط تقابل مخاطر اقتصادية أكبر من الوحدة الاقتصادية التى تعمل فى مناطق الاستقرار مثل دول أوروبا الغربية وثانيها النظام السياسى والاقتصادى للدولة ، فهناك علاقة ايجابية (طردية) بين استقرار النظام السياسى والاقتصادى للدولة والمخاطر الاقتصادية التى تتحملها هذه الوحدات وثالثها التشريعات الاقتصادية السائدة التى تتمثل فى قوانين الاستيراد والتصدير وقوانين النقد الأجنبى والجمارك والضرائب وغير ذلك .

من العرض السابق يمكن القول أن المخاطر الاقتصادية غير مرتبطة بالهيكل التمويلى للوحدة الاقتصادية وبالتالى لاتستطيع الادارة العليا التحكم فيها .

ب - المخاطر المالية :

يمكن القول بأن المخاطر المالية مرتبطة ارتباطا كاملا بالهيكل التمويلى للوحدة الاقتصادية وبالتالى يمكن للادارة العليا التحكم فى هذا النوع من المخاطر عن طريق عمل دراسة مقارنة عند اتخاذ أى قرار تمويلى للمفاضلة بين التمويل عن طريق حقوق الملكية والتمويل عن طريق الغير . وطبقا لتحليل Modiglianai and Miller فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ يمكن للباحث القول أن الوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها يمكن أن تحصل على مصادر أموالها من المودعين أو من الغير حيث أن تكلفة الاقتراض تعتبر تكليفا على الربح وبالتالى تعتبر من الأعباء الواجبة الخصم ، أما تكلفة التمويل عن طريق هيكل الملكية فانه يعتبر توزيعا للربح وليس تكليفا عليه .

ونظراً لطبيعة المعلومات المحاسبية المتاحة امام الباحث وهى قوائم المراكز المالية المنشورة والمؤرخة فى ١٠ / ٦ / ١٩٨٨ ، فان الباحث استبعد من هذا البحث تحليل المخاطر الاقتصادية حيث أنها تحتاج الى معلومات محاسبية عن نتائج الأعمال وهى غير متوافرة فى المعلومات المحاسبية المنشورة لهذه الوحدات وبالتالى فقد اقتصرالباحث فى تحليله على المخاطر المالية .

١/١/٤/٥ اطار تحليل المخاطر المالية :

١/١/١/٤/٥ مقدمة :

هناك عدة أساليب لتحليل المخاطر المالية ، ويمكن تقسيم هذه الاساليب الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى - أساليب نظرية التمويل الحديثة ومنها قياس المخاطر المالية عن طريق قياس Beta

التى تستخدم فى قياس درجة مخاطرة أسهم الوحدة الاقتصادية المتداولة فى سوق رأس المال .

المجموعة الثانية - مقاييس احصائية ومنها قياس الانحراف المعيارى لنصيب السهم الواحد فى صافى الربح .

المجموعة الثالثة - أساليب محاسبية مثل التفرقة بين الايرادات العادية والايرادات غير العادية وتصوير قوائم مالية فترية وتصوير قوائم مالية قطاعية أو جغرافية .

المجموعة الرابعة - استخدام اجراءات المراجعة التحليلية التى تتكون من العناصر التالية :

أ - استخدام اسلوب السلاسل الزمنية الذى يشمل :

- دراسة اتجاهات البيانات لبعض عناصر القوائم المالية .
- مقارنة حجم بيانات القوائم المالية .
- تحليل النسب المحاسبية .

ب - مقارنة المعلومات الواردة فى القوائم المالية محل الدراسة مع غيرها من الوحدات الاقتصادية الأخرى فى نفس القطاع والذى يشمل :

- مقارنة حجم بيانات القوائم المالية .
- تحليل النسب المحاسبية .

ج - مقارنة المعلومات الفعلية الواردة فى القوائم المالية مع المعلومات المقدرة الواردة فى الموازنات التخطيطية . ونظرا لطبيعة المعلومات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية المنشورة لوحدات تلقى الأموال لاستثمارها فان تحليل المخاطر المالية سيقتصر على استخدام النسب المحاسبية المقترحة واستخدام بعض المقاييس الاحصائية الملائمة .

٢/١/١/٤/٥ الاطار المقترح لتحليل المخاطر المالية :

الجدول رقم (٥) يوضح النسب المحاسبية التى سيتم استخدامها فى تحليل المخاطر المالية لوحدات العينة ، ولقد تم تقسيم هذه النسب الى مجموعتين ، المجموعة الأولى تختص بتحليل المخاطر المالية قصيرة الأجل ، والمجموعة الثانية تختص بتحليل المخاطر المالية طويلة الأجل ، وفيما يلى تحليل لهذه النسب المحاسبية :

أولا : تحليل المخاطر المالية قصيرة الأجل :

استخدم الباحث فى تحليل المخاطر المالية قصيرة الأجل نفس النسب المحاسبية المتعارف عليها ، حيث يرى الباحث أن المشكلة الرئيسية للوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها تكمن فى تمويل عملياتها طويلة الأجل من أموال المودعين وترجع أهمية تحليل المخاطر

قصيرة الأجل فى علاقتها بالربحية ، ولقد أكد Brenstein هذه الحقيقة فى الفقرة التالية (٩)

"To the owners of an enterprise a lack of liquidity can mean reduced profitability and Opportunity or it may mean loss of Control and pratial or total loss of the Capital investment" .

جدول رقم (٥)

تحليل المخاطر المالية

باستخدام النسب المحاسبية

النسبة	كيفية احتسابها
أولا – تحليل المخاطر المالية قصيرة الأجل :	
أ – نسبة التداول	مجموع الأصول المتداولة ÷ مجموع الخصوم المتداولة .
ب – نسبة السيولة	مجموع الأصول المتداولة (ماعدا المخزون والمصروفات المقدمة) ÷ مجموع الخصوم المتداولة .
ج – نسبة النقدية	مجموع النقدية بالصندوق والبنوك ÷ مجموع الخصوم المتداولة .
ثانيا – تحليل المخاطر المالية طويلة الاجل :	
أ – نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية .	مجموع حقوق المودعين ÷ مجموع حقوق الملكية .
ب – نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول	مجموع حقوق المودعين ÷ مجموع الأصول سواء أصول ثابتة أو أصول متداولة وبعض عناصر الأرصدة المدينة الأخرى .
ج – نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير .	مجموع حقوق المودعين ÷ مجموع حقوق الغير سواء أكانت خصوم قصيرة الأجل أو خصوم طويلة الأجل .
د – نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية	مجموع حقوق المودعين مضافا اليها حقوق الغير ÷ مجموع حقوق الملكية .
هـ – نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول .	مجموع حقوق المودعين مضافا اليها حقق الغير ÷ مجموع الأصول .
و – نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية .	مجموع حقوق الغير ÷ مجموع حقوق الملكية .

وفيما يلى تحليل النسب المحاسبية التى استخدمت فى تحليل المخاطر الماليه قصيرة الأجل :

أ – نسبة التداول :

تعرف نسبة التداول – بوجة عام – بأنها عبارة عن الأصول المتداولة مقسومة على الخصوم المتداولة ، والمقصود بالخصوم المتداولة الالتزامات التى على الوحدة الاقتصادية والتى يجب سدادها فى سنة مالية واحدة ، ويعزو البعض انتشار نسبة التداول الى أنها : (١٠)

« تعتبر ذات أهمية للتعرف على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة حيث انها توضح اذا ماكان المشروع يعتمد فى تمويل نشاطه التجارى على المودعين بالكامل أم أنه يعتمد أيضا على رأس المال المدفوع وبالتالى فانه يوفر نوعا من الأمان والاستقرار بنشاطه حتى لايضطر فى وقت من الأوقات تحت ضغط من الموردين الى وقف نشاطه » .

وبالتالى يمكن القول أن مركز المخاطر الماليه قصيرة الأجل سيكون أفضل للوحدة الاقتصادية كلما زادت قيمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة .

ب – نسبة السيولة :

يقصد بنسبة السيولة بأنها عبارة عن الأصول المتداولة (ماعدا المخزون والمصروفات المقدمة) مقسومة على الخصوم المتداولة ، ويرجع السبب الرئيسى فى استبعاد المخزون والمصروفات المقدمة الى أنهما يعتبران من أصعب الأصول المتداولة التى يمكن تحويلهما الى نقدية حيث يحتاجان الى معدل دوران أكبر عند تحويلهما ، وكلما زادت نسبة السيولة كلما زادت قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل .

ج – نسبة النقدية :

يتم احتساب نسبة النقدية بقسمة النقدية بالصندوق والبنوك على الأصول المتداولة ، وهذه النسبة تعطى مؤشرا على قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من السيولة المتوفرة لديها .

ثانيا – تحليل المخاطر المالية طويلة الأجل :

يقصد بالسيولة طويلة الأجل مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها طويلة الأجل ، ومجموعة النسب المحاسبية التى يجب اختيارها لتحليل السيولة طويلة الأجل يجب أن تحقق الهدفين التاليين : (١١)

a - The extent to which nonequity Capital is used in a firm .
b - The long-run ability of a firm to meet payments to nonequity suppliers of capital .

فبالنسبة للهدف الأول وهو الى أى مدى تستخدم الوحدة الاقتصادية مصادرها الأخرى (فى حالتنا هذه يقصد بها حقوق المودعين وحقوق الغير) فى تمويل عملياتها ، فان ذلك يعطى للباحث مؤشرا على مدى مساهمة حقوق المودعين وحقوق الغير فى تمويل أصول الوحدة الاقتصادية .

وبالنسبة للهدف الثانى وهو الى أى مدى يمكن للوحدة الاقتصادية سداد التزاماتها طويلة الأجل ، هذا يعطى للباحث مؤشرا على قدرة الوحدة على تحقيق الايرادات حيث أنها المصدر الرئيسى

فى عملية سداد الالتزامات ، وفيما يلى تحليل للنسب المحاسبية التى تستخدم فى تحليل المخاطر الماليه طويلة الأجل :

أ - نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية :

سبق القول بأن مصادر تمويل الوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها ثلاثة أولها حقوق الملكية وثانيها حقوق المودعين وثالثها حقوق الغير ، ويتوقع الباحث اعتماد هذه الوحدات فى تمويلها على المصدر الثانى (حقوق المودعين) والهدف من احتساب نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية هو بيان مدى اعتماد هذه الوحدات على حقوق المودعين ، وبالتالى كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على اعتماد هذه الوحدات فى تمويل عملياتها على حقـوق المودعيـن .

ب - نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول :

تهدف هذه النسبة الى قياس مدى اعتماد هذه الوحدات الاقتصادية على مصادر التمويل من المودعين فى شراء أصولها ، ومن ناحية ثانية يمكن القول أنه كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا لزيادة المخاطر المالية بالنسبة للمودعين ومما يجدر الاشارة اليه أن الباحث قد استبعد أربع عناصر من جانب الأصول عند احتساب هذه النسبة وهذه العناصر الأربعة هى :

- جارى الشريك أو الشركاء .
- عجز الأصول عن الخصوم .
- خسائر الفترة من ١٩٨٨/١/١ حتى ١٩٨٨/٦/١٠ .
- خسائر مرحلة .

ولقد لاحظ الباحث اختلاف المعالجة المحاسبية لعجز الأصول عن الخصوم الذى ظهر فى بعض قوائم المراكز المالية لهذه الوحدات ، فبعض المحاسبين القانونيين حمل هذا العجز لحساب الشريك أو الشركاء ، ومن الغريب أن بعض المحاسبين القانونيين الذين قاموا بفحص ومراجعة هذه الوحدات التى تأخذ شكل الشركة المساهمة قاموا بمعالجة العجز بالصورة السابق الاشارة اليها ، بالرغم من أن اصطلاح حساب جارى الشريك أو الشركاء قاصرا فى استخدامه على شركات الأشخاص ، كما عالج بعض المحاسبين القانونيين هذا العجز بالافصاح عن حقيقته وأطلقوا عليه بضوح « عجز الأصول عن الخصوم » .

ويعتقد الباحث أن الفئة الأولى من المحاسبين القانونيين لم تراعى مبدأ الافصاح الكامل الذى يعتبر جوهر التقرير فى المحاسبة ، أما الفئة الثانية منهم فقد راعت هذا المبدأ .

كما استبعد الباحث مجموع الخسائر سواء الخاصة بالفترة من ١٩٨٨/١/١ حتى ١٩٨٨/٦/١٠ أو الخسائر المرحلة من السنوات السابقة حيث أن الهدف من عملية الفحص والمراجعة هوالتأكد من وجود حقوق للمودعين ، ومجموع هذه الخسائر لايمثل أصولا .

ج - نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير :

الهدف من هذه النسبة هو التأكد من مدى اعتماد هذه الوحدات فى تمويل عملياتها عن طريق حقوق المودعين وباسلوب آخر يمكن القول أن الهدف من هذه النسبة هو معرفة مايستثمره المودعين مقابل مايستثمره الغير فى هذه الوحدات . ومما يجدر ذكره بأن حقوق الغير فى هذه النسبة تمثل مايطلق عليه فى المحاسبة بالخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل دون تفرقة .

د - نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية :

تمثل هذه النسبة مجموع نسبتى حقوق المودعين الى حقوق الملكية وحقوق الغير الى حقوق الملكية ، والهدف من هذه النسبة هو بيان العلاقة بين مصادر التمويل الخارجية (حقوق المودعين مضافا اليها حقوق الغير) ومصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) لهذه الوحدات ، وعند هذه النسبة يمكن احتساب نقطة المديونية المثلى لكل وحدة اقتصادية ، حيث أنه عند هذه النقطة يجب أن تتساوى مصادر التمويل الخارجية مع مصادر التمويل الداخلية أى تصبح النسبة (١:١) .

هـ - نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول :

تعكس هذه النسبة مدى مساهمة مصادر التمويل الخارجية (حقوق المودعين مضافا اليها حقوق الغير) فى استثمارات أو أصول هذه الوحدات الاقتصادية سواء أكانت استثمارات قصيرة الأجل أو استثمارات طويلة الأجل .

و - نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية :

تعكس هذه النسبة علاقة حقوق الغير بحقوق الملكية ، وكلا من حقوق الغير وحقوق الملكية لاتعتبران من المصادر الداخلية لهذه الوحدات الاقتصادية .

من التحليل النظرى السابق يمكن تحديد الفروض التالية :

الفرض الاحصائى الأول :

نظرا للخصائص التى تنفرد بها الوحدات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها ، فان الباحث يتوقع أن يختلف جانب الخصوم فى المراكز المالية المنشورة لهذه الوحدات عن غيرها من الوحدات الاقتصادية بحيث يشمل ثلاث مجموعات أولها مجموعة حقوق الملكية وثانيها مجموعة حقوق المودعين وثالثها مجموعة حقوق الغير .

الفرض الاحصائى الثانى :

تعتمد هذه الوحدات فى تمويل عملياتها طويلة الأجل على المصادر المالية من المودعين ، وبالتالى يتوقع الباحث ارتفاع :

أ – نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية .

ب – نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول .

ج – نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير .

الفرض الاحصائى الثالث :

يتوقع الباحث عدم اعتماد هذه الوحدات على حقوق الغير ، وبالتالى فان الباحث يتوقع ارتفاع نسبة حقوق الملكية الى حقوق الغير ، ويتوقع الباحث – أيضا – تقارب نسبتى حقوق المودعين الى مجموع الأصول ، وحقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول .

وسيتم اختبار هذه الفروض باحتساب وتحليل النسب المحاسبية السابق الاشارة اليها وكذلك باستخدام بعض المقاييس الأحصائية الملائمة .

٣/١/١/٤/٥ القيام بعملية استعدال للمعلومات المحاسبية :

يتوقع الباحث اختلاف النسب المحاسبية (X) لوحدات العينة عن قيمة الوسط الحسابى ($\bar{X}$) للنسب المحاسبية للعينة ، كما يتوقع ارتفاع قيمة الانحراف المعيارى لوحدات العينة وذلك للاختلافات الكبيرة بين الخصائص الاقتصادية لوحدات عينة البحث ، وبالتالى اختلاف طبيعة المعلومات المحاسبية داخل كل نسبة محاسبية ، كما يتوقع الباحث – أيضا – أن معاملات الالتواء ستكون أما موجبة أو سالبة ، وهذا يعكس وجود قيم متطرفة سواء كانت كبيرة أو صغيرة .

لذا فان الباحث سيقوم بعملية استعدال Normalization للمعلومات وذلك على مرحلتين :

أ – تحويل قيم النسب المحاسبية لوحدات العينة لقيم معيارية أى ايجاد Zij Values وبالتالى فان هذه القيم تتبع التوزيع الطبيعى المعيارى (١،٠) ، وذلك عن طريق تطبيق المعادلة الاحصائية التالية :

$$Zij = (Xij - \bar{X}j) \sum \sigma ij$$

حيث أن :

Zij = التوزيع الطبيعى المعيارى للنسبة المحاسبية للوحدة الاقتصادية (i) فى ١٩٨٨/٦/١٠ (j) .

Xij = النسبة المحاسبية للوحدة الاقتصادية (i) فى ١٩٨٨/٦/١٠ (j) .

$\bar{X}j$ = المتوسط الحسابى للنسبة المحاسبية لوحدات العينة فى ١٩٨٨/٦/١٠ (j) .

ij = الانحراف المعيارى للنسبة المحاسبية للوحدة الاقتصادية (i) فى ١٩٨٨/٦/١٠ (j) .

$\sqrt{1.96} / \sqrt{26}$ وذلك بمستوى معنوية قدره ٥ ٪ .

ب - القيام بعملية التحويل الخطى للمعومات المعيارية المعطاه فى (أ) وذلك بتحويل قيم Zij الى قيم Dij وذلك باستخدام المعادلة الاحصائية التالية :

$$Dij = 50 + 10\,Zij$$

وقيم Dij الناتجة تتبع التوزيع المعتاد بمتوسط حسابى يساوى ٥٠ ، وانحراف معيارى يساوى ١٠ وبالتالى يكون حدا الثقة كما يلى : $50 \pm 1.96\,(10\sqrt{26}) +$

وذلك بالنسبة لجميع النسب المحاسبية السابق الاشارة اليها .

٤/١/١/٤/٥ تحليل نقطة المديونية المثلى :

سبق القول فى بحث آخر [١٢] أنه ابتداء من نهاية الخمسينات اهتم مفكرى الاقتصاد ونظريات التمويل بتطوير نظرية حديثة لهيكل رأس المال Capital Structure Theory ، ويعتبر الأساس العلمى لهذه النظرية بحثين قام بنشرهما Modigliani and Miller [١٣] فى عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ ولقد قام الباحثان بتحليل أهم العوامل التى تؤثر على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية ، ولقد وجد أن أهم هذه العوامل هى تكلفة الاقتراض ، ومياترتب عليها من تكلفة للافلاس Bankruptcy Cost ، ولقد بنى الباحثان تحليلهما على أساس افتراض عدم وجود نظام للضرائب ثم على أساس وجود نظام للضرائب ، ففى الحالة الأولى وجد الباحثان أن هيكل تمويل الوحدة الاقتصادية ليس له علاقة بالقيمة السوقية لها أى ليس هناك علاقة بين جانب الأصول وجانب الخصوم فى الميزانية العمومية ، وأن نسبة المديونية (مجموع الخصوم / مجموع حقوق الملكية) ليس لها أى دلالة ، وبالتالى فان تكلفة الافلاس فى هذه الحالة تساوى صفرا ، أما فى حالة افتراض وجود نظام للضرائب فان اختيار الوحدة الاقتصادية لتمويل عملياتها الجارية والاستثمارية عن طريق الاقتراض أفضل من التمويل عن طريق زيادة رأس المال حيث أن عائد الاستثمارات الذى يمنح لحاملى الأسهم يعتبر توزيعا للربح وليس تكليفا عليه ، أما تكلفة الاقتراض فانها تعتبر تكليفا على الربح وبالتالى تعتبر من الأعباء الواجبة الخصم فى التشريعات الضريبية .

وفى نفس الوقت وضع الباحثان قيدا على الاقتراض بنسبة كبيرة من حقوق الغير حيث أن زيادة مجموع حقوق الغير الى مجموع حقوق الملكية يؤدى الى أن تتحمل الوحدة الاقتصادية تكلفة افلاس قد تعادل أو تزيد على الميزة الضريبية Tax advantage التى تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الاقتراض ، ويرى الباحث أن على الوحدة الاقتصادية أن تقترض مبلغ يقل عن ١٠٠ ٪ من حقوق الملكية ، وبالتالى فان نقطة المديونية المثلى Optimal Debt Point يجب ألا تزيد عن واحد

الى واحد ، فبعد هذه النقطة يبدأ منحنى القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية فى النزول كما هو موضح فى الشكل البيانى رقم (١) .

وبالنسبة لنوع هذه الوحدات فان الباحث سيقوم باحتساب نقطة المديونية لكل وحدة على أساس أن المصادر الداخلية للتمويل تتمثل فى حقوق الملكية ، أما المصادر الخارجية للتمويل فانها تتمثل فى حقوق المودعين وحقوق الغير ، مع ملاحظة أن هذا النوع من الوحدات نشأ أصلا للاعتماد على التمويل من المودعين وليس من حقوق الملكية أو حقوق الغير .

من التحليل النظرى السابق يمكن تحديد الفرض الاحصائى الرابع التالى :

الفرض الاحصائى الرابع :

يتوقع الباحث بأن كل وحدة من وحدات عينة البحث قد تجاوزت فى تمويل عملياتها نقطة المديونية المثلى أى النقطة التى عندها تتساوى مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) مع مصادر التمويل الخارجية (حقوق المودعين مضافا اليها حقوق الغير) .

٥/١/١/٤/٥ استخدام تحليل التباين :

يقوم تحليل التباين بدراسة ظاهرة معينة فى مجتمعين أو أكثر ، وبالأخص دراسة تساوى متوسطات هذه المجتمعات للظاهرة العلمية محل الدراسة من عدمها ، ويقوم هذا النموذج بتقسيم الاختلافات الكلية للظاهرة محل الدراسة الى اختلافات بسبب المعالجات (أى بين المعالجات) واختلافات فى داخل المعالجات ، بمعنى أنه داخل كل معالجة هناك اختلافات فى قيم الظاهرة ، وهذه الاختلافات لاترجع للمعالجات لأن نفس المجموعة من المفردات تعرضت لنفس النوع من المعالجة ، فالاختلافات الداخلية مرجعها العشوائية ، كما أن هذه الاختلافات الجزئية يمكن تحويلها الى تباين وذلك بقسمة هذه الاختلافات على درجات الحرية المصاحبة لها بما فى ذلك الاختلافات العشوائية ، ويكون هدف الباحث هنا هو تحديد ما اذا كان حجم تباين أى مصدر من مصادر الاختلافات المختلفة هو الحجم المتوقع أم حجم التباين أكبر من الحجم المتوقع ؟ وهل كبر حجم التباين يشكل أثرا معنويا أم لا ؟ .

وحيث أن أى باحث سيقوم بمقارنة تباين المصدر محل الاعتبار الناتج بعد اجراء التجربة والتباين المتوقع لنفس المصدر ، فان الاختبار الاحصائى الواجب استخدامه فى هذه الحالة هو اختبار F ، فاذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية يتم رفض الفرض العدمى (Ho) وهو أن متوسطات المصدر محل الاختيار متساوية أم اذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية يقبل الفرض العدمى وهو أن متوسطات المصدر محل الاعتبار متساوية .

الشكل البيانى رقم (١)

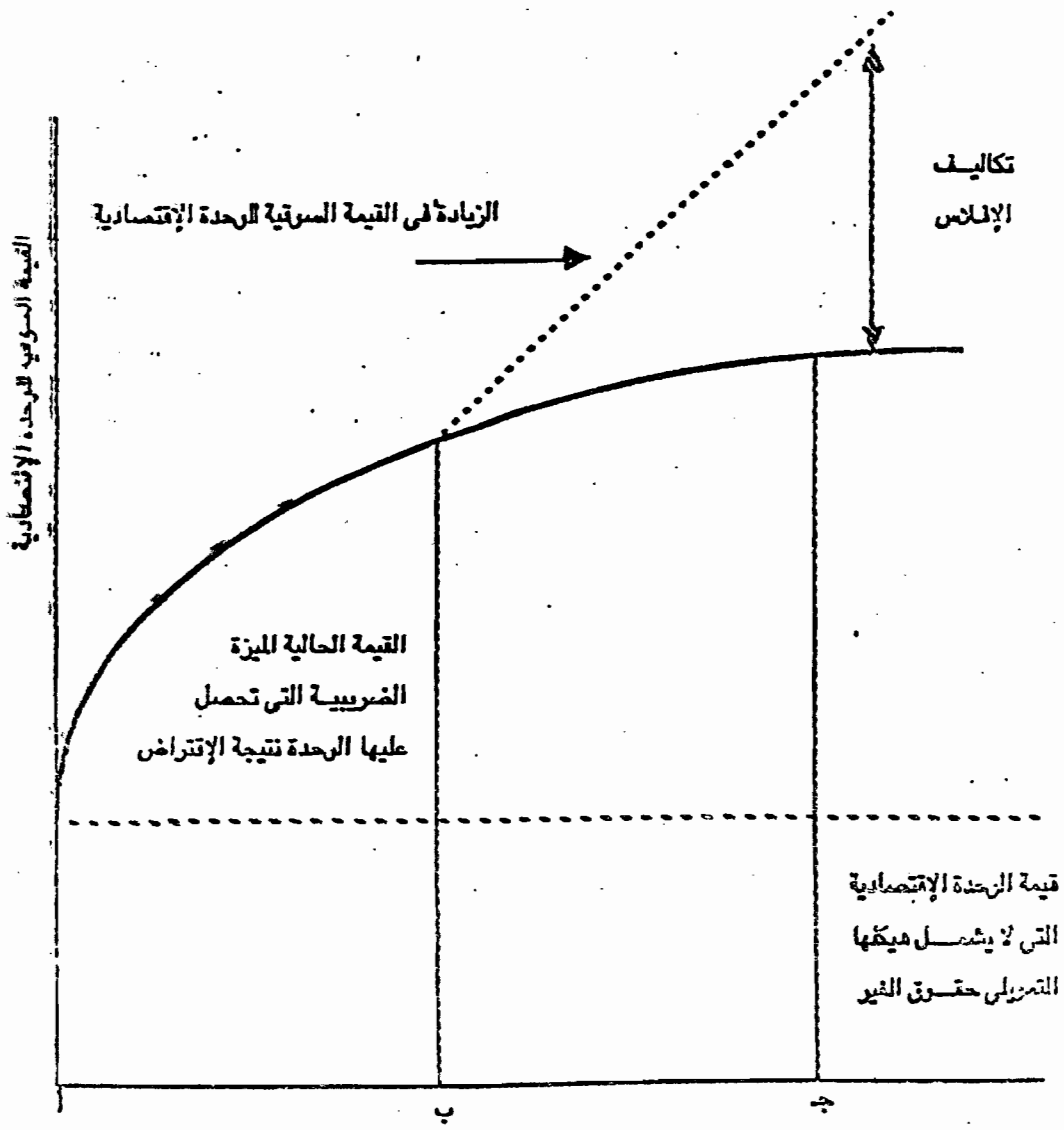

جدول رقم (٦)

المتوسط الحسابي للنسب المالية لوحدات العينة

مبوبة وفقا لفئات مجموع أرصدة حقوق المودعين

تبويب مجموع حقوق المودعين طبقا للفئات	المتوسط الحسابي للنسب المحاسبية للمخاطرة قصيرة الأجل			المتوسط الحسابي للنسب المحاسبية للمخاطرة طويلة الأجل					
	نسبة التداول	نسبة السيولة	نسبة النقدية	حقوق المودعين + حقوق الملكية	حقوق المودعين + مجموع الأصول	حقوق المودعين + حقوق الغير	حقوق المودعين وحقوق الغير + حقوق الملكية	حقوق المودعين وحقوق الغير + مجموع الأصول	حقوق الغير + حقوق الملكية
أقل من ٤٧٠٠٠٠٠	٥ر٦٤	٦ر٠٠٣	١ر٥٤	٩ر٣٩	٠ر٢٦	٠ر٥١	٢٦ر٩٨	٠ر٤٩	١٦ر٧٥
من ٤٧٠٠٠٠٠ الى ٧٤٧٠٠٠٠٠	١٦ر٤٥	١٠ر٤٣٠	١ر٠٠	٩٢ر٨٣	١ر١٤	٤٩ر٤١	٩٥ر٢٨	١ر٢٥	٢ر٤٥
من ٧٤٧٠٠٠٠٠ الى ١٤٤٧٠٠٠٠٠	١٧٦ر٦٣	١٧٦ر٥٨	٧٣ر٦٤	٤٠ر٨٧	١ر٣٤	١٠٦ر٤٢	٤٢ر٠٨	١ر٢٨	١ر٢١
من ١٤٤٧٠٠٠٠٠ الى ٢١٧٠٠٠٠٠	٨ر٩٩	٦ر٨٨	٣ر٧٠	٣٢ر٦٧	٠ر٦٥	٧ر٩٦	٣٦ر٧٧	٠ر٧٣	٤ر١٠
من ٢١٧٠٠٠٠٠ الى ٢٨٤٧٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—
من ٢٨٤٧٠٠٠٠٠ الى ٣٥٤٧٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أكثر من ٣٥٤٧٠٠٠٠٠	٢٢ر١٦	٢١ر٤٧	١١ر٧٠	١٢٩ر٦٥	٠ر٩٢	٥٥ر٩٤	١٣١ر٣٣	٠ر٩٤	١ر٦٨

وفى اختبارات التباين تكون المنطقة الحرجة دائما على يمين المنحنى أى المنطقة التى تكون أكبر من أن تساوى قيمة F التى تجعل مساحة الطرف الأيمن من المنحنى مساوية α بدرجات حرية قدرها (K-1) فى البسط (N-K) فى المقام .(١٤) .

والهدف من استخدام هذا الأسلوب الاحصائى هو بيان أثر كل من تبويب وحدات البحث طبقا لمجموع أصولها وتبويب وحدات البحث طبقا لحقوق المودعين على تحليل النسب المحاسبية التسعة السابق الاشارة اليهم ، وبمعنى آخر هل يؤثر حجم حقوق المودعين أو حجم أصول الوحدة على النسب المحاسبية المقترحة فى هذا البحث أم لا (١٥) ولذا فان الفرضين الاحصائيين الخامس والسادس سيكونان كما يلى :

الفرض الاحصائى الخامس :

بالنسبة لآثار مجموع حقوق المودعين على النسب المحاسبية التسعة السابق ذكرهم - فان الفرض الاحصائى لكل نسبة سيكون يلى :

$$Ho: \bar{X}1 = \bar{X}2 = \ldots\ldots\ldots\ldots = \bar{X}k$$
$$Hi: \bar{X}1 \neq \bar{X}2 \neq \ldots\ldots\ldots\ldots = \bar{X}k$$

حيث :

$\bar{X}1$ = المتوسط الحسابى للفئة الأولى من مجموع حقوق المودعين .

$\bar{X}2$ = المتوسط الحسابى للفئة الثانية من مجموع حقوق المودعين .

.....

.....

$\bar{X}k$ = المتوسط الحسابى للفئة K من حقوق المودعين .

أى أن الفرض العدمى (Ho) هو :

أن متوسط النسبة يتساوى فى جميع فئات مجموع حقوق المودعين فى الجدول رقم (٦) ، أى أن اجمالى المودعين لايؤثر على النسبة لعدم وجود علاقة بين تبويب مجموع حقوق المودعين فى وحدات عينة البحث والنسبة المحاسبية .

أما الفرض البديل (Hi) فهو :

عدم تساوى متوسطات النسبة المحاسبية بالنسبة لفئات مجموع المودعين الواردة فى الجدول رقم (٦) ، وبالتالى فان اجمالى حقوق المودعين يؤثر على النسبة الموجودة بين تبويب مجموع المودعين فى وحدات عينة البحث والنسبة المحاسبية .

الفرض الاحصائى السادس :

بالنسبة لأثر مجموع الأصول على النسب المحاسبية التسعة السابق ذكرهم ، فان الفرض الاحصائى لكل نسبة سيكون كما يلي :

$$Ho = \bar{X}1 = \bar{X}2 = ... = \bar{X}k$$

$$H1 = \bar{X}1 \neq \bar{X}2 \neq ..... = \bar{X}k$$

حيث :

$\bar{X}1$ = المتوسط الحسابى للفئة الأولى من مجموع الأصول .

$\bar{X}2$ = المتوسط الحسابى للفئة الثانية من مجموع الأصول .

.....

.....

$\bar{X}k$ = المتوسط الحسابى للفئة K من مجموع الأصول .

أى أن الفرض العدمى (Ho) هو :

أن متوسط النسبة المحاسبية يتساوى فى جميع فئات الأصول الواردة فى الجدول رقم (٧) . أى أن اجمالى الأصول لايؤثر على النسبة لعدم وجود علاقة بين تبويب مجموع الأصول فى وحدات عينة البحث والنسبة المحاسبية .

أما الفرض البديل (Hi) فهو :

عدم تساوى متوسطات النسب المحاسبية بالنسبة لفئات مجموع الأصول الواردة فى الجدول رقم (٧) وبالتالى فان عنصر مجموع الأصول يؤثر على النسب المحاسبية لوجود علاقة بين فئات مجموع الأصول والنسب المحاسبية .

والمعيار الاحصائى الذى سيطبق لاختبار هذين الفرضين يتلخص فيما يلى :

أ - اذا كانت F (المحسوبة) > F (الجدولية) يقبل الفرض العدمى .

ب - اذا كانت F (المحسوبة) < F (الجدولية) يقبل الفرض البديل .

ففى الحالة (أ) تقع F المحسوبة فى منطقة القبول ولذا يقبل الفرض العدمى .

وفى الحالة (ب) تقع F المحسوبة فى منطقة الرفض ولذا يقبل الفرض البديل .

٦ - نتائج البحث وتحليلها ومدى تحقق فروضه :

يستعرض الباحث فيما يلى نتائج البحث وتحليلها ومدى تحقق فروضه .

١/٦ تحليل نتائج المخاطر المالية قصيرة الأجل :

الجدول رقم (٨) يمثل نتائج تحليل المخاطر المالية قصيرة الأجل ، وهذا الجدول يشمل على النسب المحاسبية الثلاثة الخاصة بتحليل المخاطر المالية قصيرة الأجل وهى نسبة التداول ونسبة

جـــدول رقـم (٧)

المتوســـط الحسابـــى للنســـب المحاسبيـــة للعينـــة
مبوبـــة وفقا لفئـــات مجمـــوع الأصـــول

تبويـــب مجمـــوع الأصـــول طبقـــا للفئـــات	المتوسط الحسابى للنسب المحاسبية للمخاطـــرة قصيـــرة الأجـــل			المتوســـط الحسابـــى للنســـب المحاسبية للمخاطـــرة طويلـــة الأجـــل					
	نسبة التداول	نسبة السيولة	نسبة النقدية	حقوق المودعين + حقوق الملكيـة	حقوق المودعين + مجموع الأصول	حقوق المودعين + حقوق الغير	حقوق المودعين وحقوق الغير + حقوق الملكية	حقوق المودعين وحقوق الغير + مجموع الأصول	حقوق الغير + حقوق الملكيـة
أقل من ٤٠٠٠٠٠٠	٠ر٦٨	٠ر٥٩	٠ر٠٠٣	٢٦ر٣٨	١ر٠٨	٣ر١٧	٦٣ر٦٧	١ر٤١	٣٧ر٢٩
من ٤٠٠٠٠٠٠ الى ٩٤٠٠٠٠٠٠	٥٢ر٨٤	٤٨ر٨٩	١٨ر٤٧	٦٤ر٥٦	٠ر٨٩	١٢١ر٨٤	٦٦ر٧٧	١ر٠٢	٢ر١٢
من ٩٤٠٠٠٠٠٠ الى ١٨٤٠٠٠٠٠٠	١٠ر٨٦	٧ر٠٨	١ر٢١	—	٠ر٦٧	١ر٠٥	٠ر٠٣	٠ر٧١	٠ر٢١
من ١٨٤٠٠٠٠٠٠ الى ٢٧٤٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—
من ٢٧٤٠٠٠٠٠٠ الى ٣٦٤٠٠٠٠٠٠	٨ر٩٩	٦ر٨٨	٣ر٧٠	٣٢ر٦٧	٠ر٦٥	٧ر٩٦	٣٦ر٧٧	٠ر٧٣	١ر٤
من ٣٦٤٠٠٠٠٠٠ الى ٤٥٤٠٠٠٠٠٠	٣٤ر٥٤	٣٤ر٥٤	١٩ر١٦	٣٦٤ر٠٠	٠ر٩٨	١٠ر٩٦	٣٦٧ر٦٠	٠ر٩٩	٣ر٦١
أكبر من ٤٥٤٠٠٠٠٠٠	٩ر٧٧	٨ر٤٠	٤ر٢٣	١٢ر٤٨	٠ر٨٩	١٠ر٩١	١٣ر٢٠	٠ر٩٢	٠ر٧٢

جدول رقم (٨)

تحليل السيولة قصيرة الأجل

لمفردات عينة البحث

رقم الوحدة كما هو وارد في ملحق البحث	نسبة التداول			نسبة السيولة			نسبة النقدية		
	النسبة المالية (x)	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}	النسبة المالية (x)	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}	النسبة المالية (x)	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}
١	٠ر٢٧	(٠ر٠٣)	٤٧	١٩ر	(٠ر٢٨)	٤٧ر٢	٠ر٠٠٣	(٠ر٢٥)	٤٧ر
٢	٠ر٩٨	(٢٩ر)	٤٧ر١	٩٨ر	(٠ر٢٧)	٤٧ر٣	١ر	(٠ر٢٥)	٤٧ر
٣	—	—	—	—	—	—	صفر	(٠ر٢٥)	٤٧ر
٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥	١١ر٦٦	(٠ر٢٢)	٤٧ر٨	١١ر٦٦	(٠ر١٩)	٤٨ر١	٤ر٥٦	(٠ر١٧)	٤٨ر٣
٦	٤ر٢٤	٩٦ر٤	٩٦ر٤	٦٨٧ر٢	٤ر٦٦	٩٦ر٦	٢٨٨ر٢٣	٤ر٧٨	٩٧ر٨
٧	٨ر٩٦	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦	٦ر٨٨	(٠ر٢٣)	٤٧ر٧	٣ر٧٠	(٠ر١٨)	٤٨ر٢
٨	٤ر٥٢	(٠ر٢٧)	٤٧ر٣	٤ر٥٢	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦	٣ر٠٨	(٠ر١٩)	٤٨ر١
٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٠	٢٦ر٩٣	(٠ر١١)	٤٨ر٩	١٨ر٩٨	(٠ر١٤)	٤٨ر٦	٢ر٧٨	(٠ر٢٠)	٤٨
١١	٠ر٣٧	(٠ر٣)	٤٧	٠ر٣٧	(٠ر٢٧)	٤٧ر٣	٠ر٠٣	(٠ر٢٥)	٤٧ر
١٢	١ر٣٠	(٢٩ر٠)	٤٧ر١	١ر٣٠	(٠ر٢٧)	٤٧ر٣	٠ر٠٤	(٠ر٢٥)	٤٧ر
١٣	٣٤ر٤	(٠ر٠٥)	٤٩ر	٣٤ر٤	(٠ر٠٣)	٤٩ر٧	١٩ر١٦	٠ر٠٩	٥٠ر٩
١٤	٣ر٠٢	(٠ر٢٨)	٤٧ر٢	٣ر٠٢	(٠ر٢٦)	٤٧ر٤	٣ر٢٠	(٠ر١٩)	٤٨ر١
١٥	٢ر٤٩	(٠ر٢٨)	٤٧ر٢	١ر١٣	(٠ر٢٧)	٤٧ر٣	٠ر٠٥	(٠ر٢٥)	٤٧ر
١٦	٩٩ر٣٣	(٠ر١٦)	٤٨ر٤	٣ر٠٤	(٠ر٢٦)	٤٧ر٤	١ر٤٩	(٠ر٢٢)	٤٧ر٨
١٧	٨ر٠٦	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦	٤ر٩٥	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦	٠ر٤٥	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦
١٨	١٨ر٧٦	(٠ر١٧)	٤٨ر٣٠	١١ر٤٢	(٠ر٢٠)	٤٨	٠ر٦٥	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦
١٩	٢ر٩٦	(٠ر٢٨)	٤٧ر٢	٢ر٧٤	(٠ر٢٦)	٤٧ر٤	١ر٧٧	(٠ر٢٢)	٤٧ر٨
٢٠	٠ر١٩	(٠ر٣٠)	٤٧	٠ر١٩	(٠ر٢٨)	٤٧ر٢	٠ر٠٦	(٠ر٢٥)	٤٧ر
٢١	٤ر٣٨	(٠ر٢٧)	٤٧ر٣	٤ر٣٨	(٠ر٢٥)	٤٧ر	٠ر٠١	(٠ر٢٦)	٤٧ر٤
٢٢	٧ر١٣	(٠ر٢٥)	٤٧ر	٧ر٠٢	(٠ر٢٢)	٤٧ر٧	٧ر٠٢	(٠ر١٢)	٤٨ر٨
٢٣	١ر١٤	(٠ر٢٩)	٤٧ر١	٠ر١٠	(٠ر٢٨)	٤٧ر٢	٠ر٠١	(٠ر٥٦)	٤٧ر٤
٢٤	١٠٣ر٤١	٤٤ر٠	٥٤ر٤	٧٩ر١٠	(٠ر٢٩)	٥٢ر٩	٢ر٥٨	(٠ر٢٠)	٤٨
٢٥	٠ر٩٨	(٠ر٢٩)	٤٧ر١	٠ر٥٦	(٠ر٢٧)	٤٧ر٣	٠ر١٣	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦
٢٦	١٥ر٨٠	(٠ر١٩)	٤٨ر١	٣ر٢٣	(٠ر٢٥)	٤٧ر	٠ر٣٩	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦

السيولة ونسبة النقدية ، ويخصص لكل نسبة ثلاث خانات فى الجدول أولها خاص بقيم النسب وثانيها خاص بقيم Zij وثالثها خاص بقيم Dij .

أ- نتائج احتساب نسبة التداول :

وجد الباحث أن قيمة نسبة التداول تتراوح من حيث المدى بين ٠.١٩ ، ٦٨٧.٥٢ حيث تمثل القيمة ٠.١٩ أقل قيمة ووجدت فى الوحدة رقم (٢٠) ، وتمثل القيمة ٦٨٧.٥٢ أعلى قيمة ووجدت فى الوحدة رقم (٦) ، وهذا التفاوت الواضح فى قيم النسبة يدل على اختلاف دور عنصر الخصوم قصيرة الأجل بين وحدة وأخرى فى عملية تمويل عملياتها ، فبينما تمثل الخصوم قصيرة الأجل المصدر الرئيسى لتمويل الأصول المتداولة فى الوحدة رقم (٢٠) ، فانها تمثل دورا ضئيلا جدا فى الوحدة رقم (٦) ، وهذا يدل على أن الوحدة الأخيرة (رقم ٦) تعتمد فى مصادر تمويلها للأصول المتداولة على حقوق المودعين حيث وجد الباحث أن نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية لهذه الوحدة هى ٣٤.٦٤ أى أن كل جنيه مستثمر من ملاك الوحدة يقابله ٣٤.٦٤ جنيها مستثمر من المودعين ، وأخيرا يجب القول أن هذه الوحدة أحد ثلاث وحدات اقتصادية كانت تعمل فى هذا المجال والتى كانت تعتمد على لوبى اعلامى لجذب المودعين .

جدول رقم (٩)

احتساب بعض المقاييس الاحصائية

للنسب المحاسبية الخاصة بالمخاطر المالية قصيرة الأجل

البيان	المخاطر المالية قصيرة الأجل		
	نسبة التداول	نسبة السيولة	نسبة النقدية
المتوسط الحسابى ($\bar{X}$)	٤١.٩٥	٣٨.٦٠	١٤.١٣
الانحراف المعيارى (σ)	١٣٩.٢٨	١٣٩.٣٦	٥٧.٢٩
قيمة المتوسط الحسابى ($\bar{Z}$)	صفر	صفر	صفر
قيمة المتوسط الحسابى ($\bar{D}$)	٥٠	٥٠	٥٠
قيمة الانحراق المعيارى (Z)	١	١	١
قيمة الانحراف المعيارى (D)	١٠	١٠	١٠

جدول رقم (١٠)
نتيجة احتساب معامل الالتواء للنسب المحاسبية
لوحدات العينة

النسبة المحاسبية	معامل الالتواء
أولا - النسب المحاسبية الخاصة بالمخاطر المالية قصيرة الأجل	
أ - نسبة التداول	٩٨.٩٥
ب - نسبة السيولة	٦٩.٦٦
ج - نسبة النقدية	١٠٩.٢٧
ثانيا - النسب المحاسبية الخاصة بالمخاطر المالية طويلة الأجل :	
أ - نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية	٦.٢٨
ب - نسبة حقوق المدعين الى مجموع الأصول	١٠.٠٥
ج - نسبة حقوق المدعين الى حقوق الغير	٩٨.٤
د - نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية	١١.٥٣
هـ - نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول	١٩.٤٦
و - نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية	٨٨.٠٦

واذا نظرنا الى قيم نسبة التداول فى كل وحدات البحث نجدها متقاربة باستثناء بعض الوحدات ومنها الوحدتين السابق الاشارة اليهماالوحدة رقم (١٦) والوحدة رقم (٢٤) ، مما أدى الى جعل تشتت وحدات العينة كبيرا جدا .

الجدول رقم (٩) عبارة عن تحليل احصائى للنسب المحاسبية الخاصة بالمخاطر المالية قصيرة الأجل ومنه يتضح أن المتوسط الحسابى $(\overline{X})$ لنسبة التداول تبلغ ٤١.٩٥ ، وبمقارنة هذا المتوسط الحسابى للنسبة بقيم النسبة (X) لوحدات العينة نجد أن جميع القيم باستثناء القيمتين السابقتين الخاصيتين بالوحدة رقم (٢٠) والوحدة رقم (٦) تقع فى المنطقة التى على يسار المتوسط الحسابى أى أقل من المتوسط الحسابى $(\overline{X})$ ويبلغ معامل الالتواء ٩٨.٩٥ أى أنه قد حقق قيمة موجبة ويشير الى أن المنحنى الممثل لتوزيع قيمة النسبة للعينة ملتوى جهة اليمين وذلك لتأثير الكبير لنسبتى الوحدة رقم (٦) والوحدة رقم (٢٤) .

ولايجاد عنصر التجانس فى قيم النسبة بين وحدات العينة يفضل استبعاد قيم هاتين الوحدتين السابق الاشارة اليهما وذلك حتى يمكن الوصول الى متوسط حسابى كفء يكون قادرا على تمثيل القيمة المتوسطة للعينة ، وطبقا لهذا التحليل حصل الباحث على النتائج الاحصائية الواردة فى الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)

مقارنة لبعض المقاييس الاحصائية قبل وبعد استبعاد

قيم النسب المتطرفة

المقياس الاحصائى	القيم الاحصائية قبل التعديل	القيم الاحصائية بعد التعديل
المتوسط الحسابى $(\overline{X})$	٤١.٩٥	٧.٥٦
الانحراف المعيارى (σ)	١٣٩.٢٨	٩.٣٤

ولقد قام الباحث أيضا باحتساب المدى المعيارى لنسبة التداول ولقد وجد أنه كما يلى :

[٣.٥٦ ——— ١١.٥٦]

أى أن المدى الذى تقع فيه نسبة التداول ويكون مقبولا هو مابين ٣.٥٦ ، ١١.٥٦ وذلك بدرجة ثقة قدرها ٩٥٪ .

وبالاضافة الى ذلك فقد قام الباحث بايجاد قيم Zij لنسبة التداول لجميع وحدات العينة ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للمعلومات المعيارية وذلك بتحويل قيم Zij الى قيم Dij ووجد مايلى :

أ – جميع قيم Zij لنسبة التداول لجميع وحدات العينة سالبة أى أقل من المتوسط الحسابى حيث أن هذا المتوسط صفرا ، ماعدا قيمة Z للوحدة رقم (٦) حيث بلغت ٤.٦٤ وللوحدة رقم (٢٤) حيث بلغت ٠.٤٤ أى أن هاتين القيمتين أعلى من المتوسط الحسابى $(\overline{Z})$.

ب – جميع قيم Dij لنسبة التداول لجميع وحدات العينة موجبة وأقل من المتوسط الحسابى $(\overline{X})$ حيث أن هذا المتوسط (٥٠) ، ماعدا قيمة D للوحدة رقم (٦) حيث بلغت ٩٦.٤ وللوحدة رقم (٢٤) حيث بلغت ٥٤و٤ ، أى أن هاتين القيمتين أعلى من المتوسط الحسابى $(\overline{D})$ مما يؤكد تطرف قيمة هاتين النسبتين كما سبق الذكر .

ب – نتائج احتساب نسبة السيولة :

نتائج احتساب نسبة السيولة تؤيد نتائج احتساب نسبة التداول السابق الاشارة اليها حيث وجد الباحث أن قيمة نسبة السيولة تتراوح من حيث المدى مابين ٠.١٠ ، ٦٨٧.٥٠ وتمثل القيمة ٠.١٠ أقل قيمة ووجدت فى الوحدة رقم (٢٣) .

وبالرغم من ذلك وجد الباحث أن قيم نسبة السيولة متقاربة بين وحدات العينة باستثناء بعض الوحدات وبالذات الوحدة رقم (٦) وتبلغ قيمة هذه النسبة ٦٨٧.٥٢ والوحدة رقم (٢٤) حيث تبلغ قيمة هذه النسبة ٧٩.١٠ ، وهذا يعكس اعتماد هاتين الوحدتين على تمويل عملياتها عن طريق حقوق المودعين ، كما أن تطابق نسبة التداول مع نسبة السيولة فى الوحدة رقم (٦) يدل على عدم وجود مخزون أو مصروفات مقدمه لدى هذه الوحدة .

وعلى العكس من ذلك وجد الباحث أن بعض الوحدات انخفضت فيها نسبة السيولة عن نسبة التداول بصورة واضحة مما يعطى مؤشرا على أن هذه الوحدات تستثمر نسبة كبيرة من التزاماتها قصيرة الأجل فى المخزون ، والجدول رقم (١٢) يوضح هذه الوحدات :

جدول رقم (١٢)

الفروق بين قيم نسبة التداول وقيم نسبة السيولة لبعض الوحدات والفروق بينهما

رقم الوحدة كما هو واردة فى ملحق البحث	قيمة نسبة التداول	قيمة نسبة التداول	الفرق بينهما
١٠	٢٦.٩٣	١٨.٩٨	٧.٩٥
١٦	٩٩.٣٣	٣,٠٤	٩٦.٢٩
١٨	١٨.٧٦	١١.٤٢	٧.٣٤
٢٤	١٠٣.٤١	٧٩.١٠	٢٤.٣١
٢٦	١٥.٨٠	٣.٢٣	١٢.٥٧

ويتضح من الجدول رقم (٩) أن المتوسط الحسابى $(\overline{X})$ لنسبة السيولة يبلغ ٣٨.٦٠ ، وبمقارنة المتوسط الحسابى للنسب $(\overline{X})$ بقيم نسبة السيولة (X) لوحدات العينة نجد أن جميع القيم باستثناء القيمتين السابقتين الخاصتين بالوحدة رقم (٢٠) والوحدة رقم (٦) تقع فى المنطقة التى على يسار المتوسط الحسابى أى أقل منه ويبلغ معامل الالتواء ٦٩.٦٦ وقد حقق قيمة موجبة ويشير الى أن المنحنى الممثل لتوزيع قيمة النسبة للعينة ملتوى جهة اليمين وذلك للتأثير الكبير لنسبة الوحدة رقم (٦) والوحدة رقم (٢٤) . ولأيجاد عنصر التجانس فى قيم النسبة بين وحدات العينة قام الباحث باستبعاد قيم النسبة لهاتين الوحدتين السابق الاشارة اليها وذلك حتى يمكن الوصول الى متوسط حسابى كفء يكون قادرا على تمثيل الوحدة المتوسطة للعينة ، وطبقا لهذا التحليل يعقد الباحث فى الجدول رقم

(١٣) مقارنة بين المتوسط الحسابى ($\bar{X}$) والانحراف المعيارى (σ) لنسبة السيولة لوحدة العينة قبل وبعد استبعاد قيم النسبة الخاصة بالوحدتين السابق الاشارة اليهما .

جدول رقم (١٣)

مقارنة لبعض المقاييس الاحصائية قبل وبعد استبعاد

قيم النسب المتطرفة

المقياس الاحصائى	القيم الاحصائية قبل التعديل	القيم الاحصائية بعد التعديل
المتوسط الحسابى ($\bar{X}$)	٣٨.٦٠	٥.٧٧
الانحراف المعيارى (σ)	١٣٩.٣٦	٧.٩٣

ولقد وجد الباحث أن المدى المعيارى لنسبة السيولة هو كما يلى :

[٢.٣٨ ———— ٩.١٦]

أى أن المدى الذى تقع فيه هذه النسبة ويكون مقبولا هو مابين ٢.٣٨ ، ٩.١٦ وذلك بدرجة ثقة قدرها ٩٥ ٪ .

وبالاضافة الى ذلك فقد قام الباحث بايجاد قيم Zij لنسبة السيولة لجميع وحدات العينة ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للقيم المعيارية وذلك بتحويل قيم Zij الى قيم Dij لنسبة السيولة لجميع وحدات العينة ووجد مايلى :

أ - جميع قيم Zij لنسبة السيولة لجميع وحدات العينة سالبه أى أقل من المتوسط الحسابى ($\bar{Z}$) حيث أن هذا المتوسط صفرا ، ماعدا قيمة Z للوحدة رقم (٦) حيث بلغت ٤.٦٦ والوحدة رقم (٢٤) حيث بلغت ٠.٢٩ ، أى أن هاتين القيمتين أعلى من المتوسط الحسابى لتطرف نسبة السيولة فيهما .

ب - جميع قيم Dij لنسبة السيولة لجميع وحدات العينة موجبة وأقل من المتوسط الحسابى ($\bar{D}$) حيث أن هذا المتوسط (٥٠) ماعدا قيمة D للوحدة رقم (٦) حيث بلغت ٩٦.٦ وللوحدة رقم (٢٤) حيث بلغت ٥٢.٩ أى أن هاتين القيمتين أعلى من المتوسط الحسابى لتطرف نسبة السيولة فى كل منهما كما سبق الذكر .

ج - نسبة النقدية :

تعكس نسبة النقدية مدى مساهمة الأرصدة النقدية المتاحة لدى الوحدات الاقتصادية فى الصندوق والبنوك فى تغطية التزاماتها قصيرة الأجل ، ومن الجدول رقم (٨) نجد أن هناك اختلاف

كبير فى قيم هذه النسبة فى وحدات العينة ، ويمكن تقسيم وحدات العينة من حيث نسبة النقدية الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى :

فى هذه المجموعة تمثل النقدية نسبة قيمة بسيطة جدا ففى الوحدة رقم (٣) بلغت صفر وفى الوحدة رقم (١) بلغت ٠٠٠٢ وفى الوحدة رقم (٢) وفى الوحدة رقم (٢١) وفى الوحدة رقم (٢٣) بلغت ٠٠٠١ فى كل منها .

المجموعة الثانية :

فى هذه المجموعة تمثل نسبة النقدية قيمة مرتفعة ، ففى الوحدة رقم (٥) بلغت ٤٠٥٦ وفى الوحدة رقم (١٣) بلغت ١٩٠١٦ وفى الوحدة رقم (٢٢) بلغت ٧٠٠٢ .

المجموعة الثالثة :

فى هذه المجموعة تمثل نسبة النقدية قيمة متطرفة وذلك فى الوحدة رقم (٦) حيث بلغت هذه النسبة ٢٨٨٠٢٣ .

أى أن نسبة النقدية تتراوح من حيث المدى مابين صفر فى الوحدة رقم (٣) ، ٢٨٨٠٢٣ فى الوحدة رقم (٦) .

ومن الجدول رقم (٩) نجد أن المتوسط الحسابى ($\overline{X}$) لنسبة النقدية لجميع وحدات عينة البحث ١٤٠١٣ ، وبمقارنة هذا المتوسط الحسابى للنسبة بقيم النسبة (X) لوحدات العينة ، نجد أن جميع القيم باستثناء قيم النسبة الخاصة بالوحدة رقم (٦) وقيم النسبة الخاصة بالوحدة رقم (١٣) تقع فى المنطقة التى على يسار المتوسط الحسابى أى أقل من هذا المتوسط .

وباحتساب معامل الالتواء لهذه النسبة اتضح أنه يساوى ١٠٩٠٢٧ أى حقق قيمة موجبة ويشير ذلك الى أن المنحنى الممثل لتوزيع قيمة النسبة للعينة ملتوى جهة اليمين وذلك للتأثير الكبير لنسبة النقدية فى الوحدة رقم (٦) .

ولايجاد عنصر التجانس فى قيم النسبة بين وحدات العينة ، يفضل استبعاد قيمة النسبة للوحدة رقم (٦) السابق الاشارة اليها ، وذلك حتى يمكن الوصول الى متوسط حسابى كفء يكون قادرا على تمثيل الوحدة المتوسطة للعينة ، وطبقا لهذا التحليل حصل الباحث على النتائج الاحصائية الواردة فى الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

مقارنة لبعض المقاييس الاحصائية

قبل وبعد استبعاد نسبة النقدية الى [illegible] رقم (٦)

المقياس الاحصائى	القيم الاحصائية قبل التعديل	القيم الاحصائية بعد التعديل
المتوسط الحسابى $(\overline{X})$	١٤.١٣	٢.٢٢
الانحراف المعيارى (σ)	٥٧.٢٩	٤.٠٥

ولقد قام الباحث أيضا باحتساب المدى المعيارى لنسبة النقدية ووجد أنه كما يلى :

[٣.٨٧ ـــــــــــــــ ٠.٥٧]

أى أن المدى الذى تقع فيه نسبة النقدية ويكون مقبولا هو مابين ٠.٥٧ ، ٣.٨٧ وذلك بدرجة ثقة قدرها ٩٥ ٪ .

وبالاضافة الى ذلك فقد قام الباحث بايجاد قيم Zij لنسبة النقدية لجميع وحدات العينة ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للقيم المعيارية وذلك بتحويل قيم Zij الى قيم Dij وجد مايلى :

أ - جميع قيم Zij لنسبة النقدية لجميع وحدات العينة سالبة أى أقل من المتوسط الحسابى $(\overline{Z})$ حيث أن هذا المتوسط الحسابى صفر ، ماعدا قيمة Z للوحدة رقم (٦) حيث بلغت ٤.٧٨ والوحدة رقم (١٣) حيث بلغت ٠.٠٩ أى أن هاتين القيمتين أعلى من المتوسط الحسابى لتطرف نسبة النقدية فيهما كما سبق الذكر .

ب - جميع قيم Dij لنسبة النقدية لجميع وحدات العينة موجبة وأقل من المتوسط الحسابى $(\overline{D})$ حيث أن هذا المتوسط (٥٠) ، ماعدا قيمة D للوحدة رقم (٦) حيث بلغت ٩٧.٨ والوحدة رقم (١٣) حيث بلغت ٥٠.٩ أى أن هاتين القيمتين أعلى من المتوسط الحسابى لتطرف نسبة النقدية فى كل منهما كما سبق الذكر .

٢/٦ تحليل نتائج المخاطر المالية طويلة الأجل :

الجدول رقم (١٥) يمثل نتائج تحليل المخاطر المالية طويلة الأجل ، وهذا الجدول يشمل النسب المحاسبية الستة الخاصة بهذا النوع من المخاطر وهى :

أ - نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية .

ب - نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول .

ج - نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير .

د - نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية .

هـ - نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول .

و - نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية .

جـــدول رقـــم (١٥)

تحليـــل الـــســـولـة طويلـــة الأجـــل

لمفـردات عينـة البحـــث

رقم الوحدة (كما هو وارد في ملحق البحث)	حقوق المودعين / حقوق الملكية			حقوق المودعين / مجموع الأصول			حقوق المودعين / حقوق الغير			حقوق المودعين وحقوق الغير / حقوق الملكية			حقوق المودعين وحقوق الغير / مجموع الأصول			حقوق الغير / حقوق الملكية		
	النسبة المحاسبية (×)	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}	النسبة المحاسبية (×)	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}	النسبة المحاسبية (×)	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}	النسبة المحاسبية (×)	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}	النسبة المحاسبية (×)	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}	النسبة المحاسبية	قيم Z_{ij}	قيم D_{ij}
١	١٧ر٤٢	(٠ر٣٠)	٤٧	٢ر٠٣	١ر٩٥	٦٩ر٥	٥ر٨	(٠ر٠٣)	٤٧	٢٠ر٤٤	(٠ر٣٢)	٤٦ر٨	٢ر٣٨	٣٣ر٢	٧٣ر٣	٣ر٠١	(٠ر١٨)	٤٨ر٢
٢	٥٨ر٤٠	(٠ر٠٥)	٤٩ر٥	٠ر٣٤	١ر٠٢	٣٩ر٨	٠ر٥٤	(٠ر٣١)	٤٦ر٩	١٦٧ر٢٤	٠ر٥٨	٥٥ر٨	٠ر٩٨	(٠ر٠٩)	٤٩ر١	١٠٨ر٨٥	٤ر٤٥	٩٤ر٥
٣	٣ر٣٢	(٠ر٣٩)	٤٦ر١	٠ر٨٧	٠ر٠٩	٤٩ر١	—	—	—	٣ر٣٢	٠ر٤٣	٤٥ر٧	٠ر٨٧	(٠ر٢٨)	٤٩ر٢	صفـــر	(٠ر٣١)	٤٦ر٩
٤	٩ر٣٠	(٠ر٣٩)	٤٦ر٤	٠ر٩٠	٠ر٠٤	٤٩ر٦	—	—	—	٩ر٣	(٠ر٣٩)	٤٦ر١	٠ر٩٠	(٠ر٢٢)	٤٧ر٨	صفـــر	(٠ر٣٨)	٤٦ر٩
٥	٤٧ر٠٩	(٠ر١٢)	٤٨ر٨	١ر٦٦	١ر٣٠	٦٣	١٩ر٥٨	(٠ر٢٥)	٤٧ر٥	٤٩ر٥	(٠ر١٥)	٤٨ر٥	١ر٧٤	١ر٢٢	٦٢ر٨	٤ر٢	(٠ر٢١)	٤٧ر٩
٦	٣٤ر٦٤	(٠ر٢٠)	٤٨	١ر٥٧	١ر١٤	٦١ر٤	١٤٨٣ر٩٩	٤ر٦٢	٩٦ر٢	٣٤ر٦٦	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦	١ر٥٧	٠ر٩٣	٥٩ر٣	٠ر٠٢	(٠ر٣١)	٤٦ر٩
٧	٣٢ر٦٧	(٠ر٢١)	٤٧ر٩	٠ر٦٥	٠ر٤٧	٤٥ر٣	٧ر٩٦	(٠ر٣٠)	٤٧	٣٦ر٧٧	(٠ر٢٢)	٤٧ر٨	٠ر٧٣	(٠ر٥٢)	٤٤ر٨	١ر٤	(٠ر١٣)	٤٨ر٧
٨	صفـــر	(٠ر٤١)	٤٥ر٩	صفـــر	١ر٧١	٣٣ر٩	صفـــر	(٠ر٣٢)	٤٦ر٩	٠ر٤٩	(٠ر٤٥)	٤٥ر٥	٠ر١٧	(١ر٤٨)	٣٥ر٢	٠ر٤٩	(٠ر٢٩)	٤٧ر١
٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٠	٦٩٩ر٢٦	٣ر٩٤	٨٩ر٤	٢ر٣٩	٢ر٥٨	٧٥ر٨	١٧٠ر٢٠	٠ر٢٥	٥٢ر٥	٧٠٣ر٣٧	٣ر٨٨	٨٨ر٨	٢ر٤	٢ر٣٦	٧٨ر٦	٤ر١١	(٠ر١٣)	٤٨ر٧
١١	—	—	—	٠ر٦٨	٠ر٤٢	٤٥ر٨	٢ر٥٦	(٠ر٣١)	٤٦ر٩	—	—	—	٠ر٩٥	٠ر١٤	٤٨ر٦	—	—	—
١٢	٤ر٠٣	(٠ر٣٩)	٤٦ر١	٠ر٦١	٠ر٥٤	٤٤ر٦	٢ر٥١	(٠ر٣١)	٤٦ر٩	٥ر٦٣	(٠ر٤٢)	٤٥ر٨	٠ر٨٥	(٠ر٣١)	٤٦ر٩	٦ر١	(٠ر٢٤)	٤٧ر٦
١٣	٣٦٤	١ر٨٦	٦٨ر٤	٠ر٩٨	٠ر١١	٥١ر١	١٠٠ر٩٦	٠ر٠٢	٥٠ر٢	٣٦٧ر٦	١ر٨١	٦٨ر١	٠ر٩٩	(٠ر٠٧)	٤٩ر٣	٣ر٦١	(٠ر١٥)	٤٨ر٥
١٤	٢٢ر٨	(٠ر٢٧)	٤٧ر٣	٠ر٩٣	(٠ر٠٢)	٤٩ر٨	٣٨ر٧١	(٠ر١٩)	٤٨ر١	٢٣ر٢٦	(٠ر٣١)	٤٦ر٩	٠ر٩٦	(٠ر١٢)	٤٨ر٨	٠ر٥٩	(٠ر٢٩)	٤٧ر١
١٥	٥ر٥٢	(٠ر٣٨)	٤٦ر٢	٠ر٧٧	(٠ر٤٤)	٤٥ر٦	٢ر٧٧	(٠ر٣١)	٤٦ر٩	٧ر٥٩	(٠ر٤٠)	٤٦ر٠	٠ر٩٢	(٠ر١٩)	٤٨ر١	٢ر٠٧	(٠ر٢٢)	٤٧ر٨

جدول رقم (١٥)

تابع - تحليل السيولة طويلة الأجل

لمفردات عينة البحث

رقم الوحدة الوارد في ملحق البحث	حقوق المودعين /حقوق الملكية			حقوق المودعين /مجموع الأصول			حقوق المودعين /حقوق الغير			حقوق المودعين وحقوق الغير / حقوق الملكية			حقوق المودعين وحقوق الغير / مجموع الأصول			حقوق الغير / حقوق الملكية		
	النسبة المحاسبية (x)	قيم Zij	قيم Dij	النسبة المحاسبية (x)	قيم Zij	قيم Dij	النسبة المحاسبية (x)	قيم Zij	قيم Dij	النسبة المحاسبية (x)	قيم Zij	قيم Dij	النسبة المحاسبية (x)	قيم Zij	قيم Dij	النسبة المحاسبية (x)	قيم Zij	قيم Dij
١٦	١٫٩	(٠٫٤)	٤٦	٠٫٨٢	(٠٫١٨)	٤٨٫٢	١٥٦٫٨	(٠٫٢١)	٥٢٫١	١٫٩١	(٠٫٤٤)	٤٥٫٦	٠٫٨٢	(٠٫٣٦)	٤٦٫٤	٠٫١	(٠٫٣١)	٤٦٫٩
١٧	—	—	—	٠٫٩٩	٠٫١٢	٥١٫٢	١٥٫٨٧	(٠٫٢٦)	٤٧٫٤	—	—	—	١٫٠٦	٠٫٠٥	٥٠٫٥	—	—	—
١٨	صفر	(٠٫٤٧)	٤٥٫٩	صفر	(١٫٦١)	٣٣٫٩	صفر	(٠٫٣٢)	٤٦٫٨	٠٫٠٣	(٠٫٤١)	٤٥٫٩	٠٫٨٢	(٠٫٣٦)	٤٦٫٤	٠٫٠٣	(٠٫٣٠)	٤٧
١٩	—	—	—	١٫٣٣	٠٫٧٢	٥٧٫٢	٢٫١٠	(٠٫٣١)	٤٦٫٩	—	—	—	١٫٣٩	٠٫٢٢	٥٦٫٢	—	—	—
٢٠	٤٥٫٤٧	(٠٫١٣)	٤٨٫٧	٠٫٨٧	(٠٫٠٩)	٤٩٫١	٨٫٠٠	(٠٫٢٩)	٤٧٫١	١٥٫٥١	(٠٫١٤)	٤٨٫٦	٠٫٩٨	(٠٫٠٩)	٤٩٫١	٥٫٦٨	(٠٫٠٦)	٤٩٫٤
٢١	—	—	—	٠٫٧٩	(٠٫٢٣)	٤٧٫٧	٢٧٫٤٦	(٠٫٢٣)	٤٧٫٧	—	—	—	٠٫٨٢	(٠٫٢٦)	٤٦٫٤	—	—	—
٢٢	صفر	(٠٫٤١)	٤٥٫٩	صفر	(١٫٦١)	٣٣٫٩	صفر	(٠٫٣٢)	٤٦٫٨	٠٫٠٠١	(٠٫٤٥)	٤٥٫٥٠	٠٫٠٠١	(١٫٧٧)	٣٢٫٣	٠٫٠٠١	(٠٫٢١)	٤٦٫٩
٢٣	صفر	(٠٫٤١)	٤٥٫٩	صفر	(١٫٦١)	٣٣٫٩	صفر	(٠٫٣٢)	٤٦٫٨	٦٫٠٩	(٠٫٤١)	٤٥٫٩٠	٠٫٨٥	(٠٫٣١)	٤٦٫٩	٦٫٠٩	(٠٫٠٥)	٤٩٫٥
٢٤	١٨٫٦٦	(٠٫٣)	٤٧	٠٫٣٩	٠٫٥٣٤	٥٣٫٩	١١٩٫٦٤	٠٫٠٨	٥٠٫٨	١٨٫٨١	(٠٫٣٢)	٤٦٫٧٠	١٫١٥	٠٫٢١	٥٣٫١	٠٫١٦	(٠٫٣٠)	٤٧
٢٥	٦٫٠١	(٠٫٣٧)	٤٦٫٣	٠٫٩٣	(٠٫٠٢)	٤٩٫٨	١٫٠٨	(٠٫٣١)	٤٦٫٩٠	١١٫٦٠	(٠٫٣٨)	٤٦٫٢	١٫٠٢	(٠٫٠٢)	٤٩٫٨	٥٫٥٩	(٠٫٠٧)	٤٩٫٣
٢٦	١٨٫٥٥	(٠٫٣٠)	٤٧	١٫٠٨	٠٫٢٨	٥٢٫٨	٢٢٫١٩	(٠٫٢٤)	٤٧٫٦	١٩٫٣٨	(٠٫٠٣٣)	٤٦٫٧	١٫١٣	٠٫١٧	٥١٫٧	٠٫٨٤	(٠٫٢٧)	٤٧٫٣٠

وخصص لكل نسبة محاسبية ثلاث خانات فى الجدول أولها خاص بقيم النسب وثانيها خاص بقيم Zij وثالثها بقيم Dij .

وفيما يلى تحليل نتائج كل نسبة محاسبيا واحصائيا .

٩/٢/٦ تحليل نتائج حقوق المودعين الى حقوق الملكية :

جوهر تأسيس هذه الوحدات الاقتصادية هو تلقى الأموال من المودعين ثم القيام باعادة استثمارها فى الانشطة الاقتصادية والخدمية مقابل عائد متغير ، ولقد وجد الباحث :

أ – معظم الوحدات الاقتصادية تعتمد فى تمويل عملياتها على حقوق المودعين ، ومن الجدول رقم (١٥) يتضح أن هذه النسبة تبلغ ٥٨.٤٠ فى الوحدة رقم (٢) وتبلغ ٤٧.٠٩ فى الوحدة رقم (٥) وتبلغ ٤٥.٤٧ فى الوحدة رقم (٢٠) .

ب – ثلاث وحدات بلغت هذه النسبة صفر فى كل منها لعدم وجود حقوق للمودعين فى جانب الخصوم بمراكزها المالية وهى الوحدة رقم (٨) والوحدة رقم (٢٢) والوحدة رقم (٢٣) ، وبالفحص تبين أن هذه الوحدات تتلقى أموالها من وحدات شقيقه لها تتلقى الأموال بدورها من المودعين ، وبالرغم من عدم تلقى هذه الوحدات أموالا مباشرة من الجمهور ولكن اعتبرتها الهيئة العامة لسوق المال من شركات تلقى الأموال لعلاقتها الوثيقة بالوحدات الشقيقة لها [١٦] .

ج – بمقارنة نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية بنسبة حقوق الغير ، اتضح أن النسبة الأولى تبلغ ٥٨.٤٠ والنسبة الثانية ١٠٨.٨٥ وذلك فى الوحدة رقم (٢) أى أن هذه الوحدة تتفرد بالاعتماد الكلى فى تمويل عملياتها على التمويل الخارجى سواء من المودعين أو من الغير ، ويؤكد – أيضا – هذه الدلالة أن نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية لهذه الوحدة بلغت ١٦٧.٢٤ أى أن كل جنيه مستثمر من هيكل الملكية يقابله ١٦٧.٢٤ جنيها مستثمر من المودعين والغير معا .

د – هناك قيم متطرفة لهذه النسبة تدل على الاعتماد الكلى لهذه الوحدات على حقوق المودعين فى تمويل عملياتها فقد بلغت هذه النسبة ٢٦ ، ٦٩٩ فى الوحدة رقم (١٠) ، كما بلغت ٣٦٤ فى الوحدة رقم (١٣) .

وباحتساب معامل الالتواء لهذه النسبة اتضح أنه يساوى ٦.٢٨ أى حقق قيمة موجبة ولكنه أصغر من معامل الالتواء للنسب المحاسبية الأخرى وذلك لأن الانحراف المعيارى لهذه النسبة كبير اذا قورن بغيره من النسب حيث يبلغ ١٦٠.٥٤ .

وبالطبع يمكن ملاحظة الآثار الاحصائية المتطرفة لهذه النسبة فقد أدت الى أن يبلغ المتوسط الحسابى ($\bar{X}$) لهذه النسبة ٦٦.١٤ ، وأدت الى أن يصبح الانحراف المعيارى (σ) لهذه النسبة

١٦٠.٥٤ ، ولذا فقد قام الباحث باستبعاد القيمتين المتطرفتين السابق الاشارة اليهما حتى يمكن ايجاد التجانس بين وحدات عينة البحث والوصول الى متوسط حسابى كفء يكون قادرا على تمثيل الوحدة المتوسطة للعينة ، وطبقا لهذا التعليل يورد الباحث فى الجدول رقم (١٦) مقارنة بين المتوسط الحسابى ($\overline{X}$) والانحراف المعيارى (σ) لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية لوحدات العينة قبل وبعد استبعاد قيم النسب الخاصة بالوحدتين السابق الاشارة اليهما .

جدول رقم (١٧)

مقارنة لبعض المقاييس الاحصائية قبل وبعد استبعاد

قيم النسب المتطرفة

المقياس الاحصائى	القيم الاحصائية قبل التعديل	القيم الاحصائية بعد التعديل
المتوسط الحسابى ($\overline{X}$)	٦٦.١٤	١٧.٤٥
الانحراف المعيارى (σ)	١٦٠.٥٤	١٧.٥٨

ولقد وجد الباحث أن المدى المعيارى لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية بعد استبعاد القيم المتطرفة والتى تؤدى الى قيم مضللة للمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى للنسب المحاسبية هو كما يلى :

[٢٥.٣٥ ——————— ٩.٥٥]

وبالمقارنة بالمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى قبل التعديل وبعده يمكن ملاحظة التفاوت الكبير بين الحالتين نتيجة لوجود قيم متطرفة .

وبالاضافة الى ذلك فان الباحث قد قام بايجاد قيم Zij لنسبة حقوق الملكية الى حقوق المودعين لجميع وحدات العينة ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للقيم المعيارية وذلك بتحويل قيم Zij لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية لجميع وحدات العينة ووجد مايلى :

أ - جميع قيم Zij لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية لجميع وحدات العينة سالبة أى أقل من المتوسط الحسابى ($\overline{Z}$) حيث أن هذا المتوسط صفرا ماعدا قيمة Z للوحدة رقم (١٠) حيث بلغت ٣.٩٤ والوحدة رقم (١٣) حيث بلغت ١.٨٦ حيث أن هذه النسبة لهاتين الوحديتن متطرفة .

ب - جميع قيم Dij لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية لجميع وحدات العينة موجبة وأقل من المتوسط الحسابى ٥٠ ماعدا Dij للوحدتين المشار اليهما فى (أ) حيث بلغت فى الوحدة رقم (١٠) ٨٩.٤ والوحدة رقم (١٣) حيث بلغت ٦٨.٤ لنفس السبب المشار اليه فى (أ) .

جـــدول رقـــم (١٦)

احتســاب بعــض المقاييــس الاحصائيــة

للنســب المحاسبيــة الخاصــة بالمخاطر المالية - طويلة الأجل

البيـــــــــــــان	المخاطر الماليـــــــة طويلـــة الأجـــل					
	حقوق المودعين / حقوق الملكية	حقوق المودعين / مجموع الأصول	حقوق المودعين / حقوق الغير	حقوق المودعين وحقوق الغير / حقوق الملكية	حقوق المودعين وحقوق الغير / مجموع الأصول	حقوق الغير / حقوق الملكية
المتوسط الحسابي ($\bar{X}$)	١٤ر٦٦	٩٢ر٠	١٦ر٩٥	٢٤ر٧٣	٠٣ر١	١١ر٧
الانحراف المعياري (σ)	٥٤ر١٦٠	٥٧ر٠	٤ر٣٠٠	٥٥ر١٦٢	٠٨ر٠	٨٤ر٢٢
قيمة المتوسط الحسابي $\bar{Z}$	صفـــر	صفـــر	صفـــر	صفـــر	صفـــر	صفـــر
قيمة المتوسط الحسابي $\bar{D}$	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
قيمة الانحراف المعياري Z	١	١	١	١	١	١
قيمة الانحراف المعياري D	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

٢/٢/٦ تحليل نتائج نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول :

الهدف من استخدام هذه النسبة – كما سبق الذكر – هو قياس مدى مساهمة المودعين فى أصول الوحدة الاقتصادية ولقد وجد الباحث مايلى :

أ – أن هناك أربع وحدات أى مايعادل ١٦ ٪ منها بلغت هذه النسبة فى كل منهما صفرا ، وهذه الوحدات هى الوحدة رقم (٨) والوحدة رقم (١٨) والوحدة رقم (٢٢) والوحدة رقم (٢٣) وذلك لعدم وجود مودعين فى هذه الوحدات وتحصل على مصادر تمويلية من وحدات شقيقة تتلقى أموال من الغير .

ب – وجد الباحث أن هناك وحدتين ترتفع فيهما هذه النسبة وهى الوحدة رقم (١) حيث تبلغ النسبة ٢.٠٣ والوحدة رقم (١٠) حيث تبلغ هذه النسبة ٢.٣٩ ، وفى هاتين الوحدتين تزداد المخاطر المالية (١٧) .

وبتحليل نتائج نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول احصائيا وجد أن قيم النسبة لوحدات العينة يتبع التوزيع الطبيعى بمتوسط حسابى ($\overline{X}$) قدره ٠.٩٢ وانحراف معيارى (σ) قدره ٠.٥٧ ومدى معيارى يتراوح مابين [٠.٧٠ ـــــــــ ١.١٤] .

وبمقارنة قيم هذه النسب بالمدى المعيارى وجد أن هناك احدى عشر وحدة أى مايعادل ٤٤ ٪ من وحدات العينة قد حقق هذه المدى المعيارى ، وأن هناك تسع وحدات أى مايعادل ٣٦ ٪ من وحدات العينة انخفضت فيها النسبة عن هذه المدى المعيارى مما يعنى انخفاض المخاطر المالية بالنسبة للمودعين فى هذه الوحدات ، وأخيرا فان هناك خمس وحدات أى مايعادل ٢٠ ٪ من وحدات العينة كانت قيم هذه النسبة فيهم مرتفعة مما يعنى ارتفاع المخاطر المالية بالنسبة للمودعين فى هذه الوحدات .

وحيث أنه لايوجد تفاوت فى المدى المعيارى [٠.٧٠ ـــــــــ ١.١٤] لذا لم يقم الباحث باستبعاد أى قيم متطرفة .

وقام الباحث باحتساب معامل الالتواء لهذه النسبة ووجد أنه يساوى ١٠.٠٥ أى أنه موجب وملتوى ناحية اليمين .

وبالاضافة الى ذلك فان الباحث قام بايجاد قيم Zij لنسبة حقوق المدوعين الى مجموع الأصول لجميع وحدات العينة ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للقيم المعيارية وذلك بتحويل قيم Zij الى قيم Dij لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول لجميع وحدات العينة ووجد مايلى :

أ – قيم Zij لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول لعدد ستة عشر وحدة أى مايعـــادل ٦٤ ٪ من وحدات العينة سالبة أى أقل من المتوسط الحسابى حيث أن هذا المتوسط صفر ، وهناك تسع وحدات أى مايعادل ٣٦ ٪ من وحدات العينة ذات قيم موجبة أى أعلى من المتوسط الحسابى لارتفاع النسبة بالنسبة لهم .

ب - جميع قيم Dij لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول موجبة ، منها ستة عشر وحدة أى مايعادل ٦٤ ٪ من وحدات العينة أقل من المتوسط الحسابى ، والباقى وقدره تسع وحدات أى مايعادل ٣٦ ٪ من وحدات العينة أعلى من المتوسط الحسابى لارتفاع النسبة بالنسبة لهم .

٣/٢/٦ تحليل نتائج نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير :

الهدف من هذه النسبة - كما سبق الذكر - هو قياس العلاقة بين حقوق المودعين وحقوق الغير وكلاهما يمثل مصدر تمويل خارجى للوحدة ، ولكن فى هذا النوع من الوحدات يكون الاعتماد على مصادر التمويل من المودعين أكثر من مصادر التمويل من حقوق الغير ، ولقد كان ذلك واضحا فى الوحدة رقم (٦) حيث بلغت هذه النسبة ١٤٨٣.٩٩ ، أى أن كل جنيه مستثمر من حقوق الغير يقابله ١٤٨٣.٩٩ جنيه مستثمر من حقوق المودعين وهى نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة ببقية قيم نسب وحدات العينة . ولقد كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة فى بعض الوحدات فقد وصلت هذه النسبة الى ١٧٠.٢ فى الوحدة رقم (١٠) وبلغت ١٠٠.٩٦ فى الوحدة رقم (١٣) وبلغت ١٥٦.٨ فى الوحدة رقم (١٦) وبلغت ١١٩.٦٤ فى الوحدة رقم (٢٤) .

ولقد كان لهذه القيم أثر على تقدير المتوسط الحسابى لقيم النسبة فى وحدات العينة حيث بلغ هذا المتوسط الحسابى $(\overline{X})$ ٩٥.١٦ كما وصل الانحراف المعيارى (σ) لوحدات العينة ٣٠٠.٤ مما يجعل كلا منهما مقياسا مضللا ، مما دعا الباحث للقيام باستبعاد قيم هذه النسبة الخاصة بهذه الوحدات واعادة احتساب كل من المتوسط الحسابى $(\overline{X})$ والانحراف المعيارى (σ) ، وطبقا لهذا التحليل يعقد الباحث فى الجدول رقم (١٨) مقارنة بين المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير لوحدات العينة قبل وبعد استبعاد قيم النسبة الخاصة بالوحدتين السابق الاشارة اليهما .

جدول رقم (١٨)

مقارنة بعض المقاييس الاحصائية قبل وبعد استبعاد

قيم النسبة للوحدات السابق ذكرها

المقياس الاحصائى	القيم الاحصائية قبل التعديل	القيم الاحصائية بعد التعديل
المتوسط الحسابى $(\overline{X})$	٩٥.١٦	٨.٧٢
الانحراف المعيارى (σ)	٣٠٠.٤	١١.٠٥

وبالتالى يكون المدى العيارى لنسبة حقوق الغير بعد استبعاد القيم المتطرفة والتى تؤدى الى قيم مضللة للمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لهذه النسبة المحاسبية كما يلى :

[٣.٦١ ـــــــ ١٣.٨٣]

واعتبر الباحث أن الوحدات ذات القيم المتطرفة كوحدة أو مجموعة واحدة وهى الوحدات أرقام (٦) ، (١٠) ، (١٦) ، (٢٤) ، ووجد أن المتوسط الحسابى لهذه المجموعة ١٣٦.٩ والانحراف المعيارى لنفس المجموعة ٢٧.٨١ وبالتالى فان المدى المعيارى هو :

[١٠٩.٦٥ ـــــــ ١٦٤.١٥]

وهذه النتائج الاحصائية تؤكد مدى تجانس وحدات عينة هذه المجموعة ، وعندما قام الباحث باحتساب معامل الالتواء لهذه النسبة ولجميع وحدات العينة وجد أنه موجب ويساوى ٩٨.٤ وأن المنحنى الممثل لتوزيع قيمة النسبة للعينة ملتوى جهة اليمين وذلك للتأثير الكبير لهذه النسبة فى الوحدات الخمسة السابق الاشارة اليهم .

وبالاضافة الى ذلك قام الباحث بايجاد قيم Zij لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للمعلومات المعيارية وذلك بتحويل قيم Zij الى قيم Dij ووجد مايلى :

أ - هناك ثمانية عشر وحدة أى مايعادل ٧٨.٣ ٪ من وحدات العينة ذات قيم سالبة ل Zij أى أقل من المتوسط الحسابى حيث أن هذا المتوسط صفرا ، وهناك خمس وحدات أى مايعادل ٢١.٧ ٪ من وحدات العينة ذات قيم موجبة ل Zij أى أكبر من المتوسط الحسابى حيث أن هذه الوحدات ذات نسب متطرفة كما سبق الذكر .

ب - جميع قيم Dij لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير موجبة منها ثمانية عشر وحدة أى مايعادل ٧٨.٣ ٪ من وحدات العينة أقل من المتوسط الحسابى ، والباقى وقدره خمس وحدات أى مايعادل ٢١.٧ ٪ من وحدات العينة أعلى من المتوسط الحسابى لتطرف هذه النسبة لهم كما سبق الذكر .

٤/٢/٦ تحليل نتائج نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية :

الهدف من استخدام هذه النسبة - كما سبق الذكر - هو قياس مدى العلاقة بين حقوق المودعين وحقوق الغير من ناحية وحقوق الملكية من ناحية أخرى ، وبالتالى فان هذه النسبة نتيجة اندماج نسبتى حقوق المودعين الى حقوق الملكية وحقوق الغير الى حقوق الملكية .

ولقد وجد الباحث أن قيم ثلاث وحدات لهذه النسبة متطرفة وهى الوحدة رقم (٢) حيث تبلغ هذه النسبة ٦٧.٢٤ (نتيجة ارتفاع نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية) ، والوحدة رقم (١٠) حيث بلغت هذه النسبة ٧٠٣.٣٧ والوحدة رقم (١٣) حيث بلغت هذه النسبة ٣٦٧.٦ (نتيجة ارتفاع نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية) .

ولذا قام الباحث بتوبيب قيم هذه النسب لوحدات العينة الى ثلاث مجموعات كما يلى :

المجموعة الأولى :

تشمل الوحدات التى لها قيم متطرفة من هذه النسبة وهى تشمل الوحدات السابق ذكرها .

المجموعة الثانية :

تشمل الوحدات التى لها قيم متجانسة من هذه النسبة وهى تشمل الوحدة رقم (٥) حيث تبلغ هذه النسبة ٣٤.٦٦ والوحدة رقم (٧) حيث تبلغ هذه النسبة ٣٦.٧٧ [١٨] .

المجموعة الثالثة :

تشمل باقى وحدات العينة التى تشتمل على ستة عشر وحدة أى مايعادل ٧٦.٤ ٪ من وحدات العينـــة .

جدول رقم (١٩)

مقارنة بين وحدات العينة ككل والمجموعات الثلاثة للعينة

البيـــان	المتوسط الحسابى $(\overline{X})$	الانحراف المعيارى (σ)	المدى المعيارى
بالنسبة للوحدات ككل	٧٣.٢٤	١٦٢.٥٥	ــــــــ
بالنسبة للمجموعة الأولى	٤١٢.٧٤	٢٢٦.١٨	٦٦٣.٣٣ – ١٦٢.١٦
بالنسبة للمجموعة الثانية	٤٣.٠٢	٧.٣٧	٥٠.٢٤ – ٣٥.٨٠
بالنسبة للمجموعة الثالثة	٩.١٣	٩.٣١	١٤.٠١ – ٤.٢٥

وقد قام الباحث باحتساب معامل الالتواء لوحدات العينة ووجد أنه يساوى ١١.٥٣ وموجب وملتوى نحو اليمين ، كما يلاحظ أنه صغير اذا قورن بمعامل الالتواء بالنسبة لنسبة التداول أو نسبة السيولة أو نسبة النقدية .

وبالاضافة الى ذلك فقد قام الباحث بايجاد قيم Zij لهذه النسبة ولجميع وحدات العينة ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للقيم المعيارية وذلك بتحويل قيم Zij لهذه النسب لجميع وحدات العينة ووجد مايلى :

أ- جميع قيم Zij سالبة وأقل من المتوسط الحسابى حيث تبلغ هذا المتوسط يساوى صفرا ماعدا ثلاث وحدات وهى الوحدة رقم (٢) حيث تبلغ هذه القيمة ٠.٥٨ والوحدة رقم (١٠) حيث تبلغ ٣.٨٨ والوحدة رقم (١٣) حيث تبلغ هذه القيمة ١.٨١ ، وهى نفس الوحدات ذات قيم نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية المتطرفة والتى تضمنتها المجموعة الأولى .

ب - جميع قيم Dij موجبة وأقل من المتوسط الحسابى حيث أن هذه المتوسط ٥٠ ، ماعدا الثلاث وحدات السابق الاشارة اليهم .

٥/٢/٦ تحليل نتائج نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول :

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة مصادر التمويل الخارجى (حقوق المودعين مضافا اليها حقوق الغير) فى استثمارات الوحدة سوء أكانت فى شكل أصول ثابتة أو فى شكل أصول متداولة ، ولقد وجد الباحث أن هناك ثلاث مجموعات من هذه الوحدات .

المجموعة الأولى :

فى هذه المجموعة تجاوزت مصادر التمويل الخارجى (حقوق المودعين مضافا اليها حقوق الغير) مجموع الاستثمارات ويبلغ عدد هذه الوحدات تسع وحدات أى مايعادل ٣٦ ٪ من عدد وحدات العينة ، وفى هذه المجموعة ترتفع المخاطر المالية بالنسبة لحقوق المودعين وبالنسبة - أيضا - لحقوق الغير وخاصة فى الوحدة رقم (١) حيث بلغت هذه النسبة ٢,٣٨ .

المجموعة الثانية :

وتتكون من ثلاث وحدات وهى الوحدة رقم (١٨) والتى بلغت فيها هذه النسبة ٠,٨٢ والوحدة رقم (٢٢) والتى بلغت فيها هذه النسبة ٠,٠٠١ والوحدة رقم (٢٣) والتى بلغت فيها هذه النسبة ٠,٨٥ ، ولقد اتضح أن نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول لهذه الوحدات تساوى صفرا أى أن كل هذه الوحدات لاتتلقى أموالا مباشرا من المودعين ولكنها تتلقى أموالا من وحدات شقيقة كما سبق الذكر ، وبالتالى فان هذه الأرقام تمثل فى الواقع نسبة حقوق الغير الى مجموع الأصول .

المجموعة الثالثة :

وتتكون من ستة عشر وحدة أى مايعادل ٦٤ ٪ من وحدات العينة ، وهذه الوحدات تقل فيها نسبة مجموع حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول عن واحد الى واحد .

ولقد وجد الباحث أن قيم النسبة لوحدات العينة يتبع التوزيع الطبيعى بمتوسط حسابى $(\overline{X})$ قدره ١,٠٣ وانحراف معيارى (σ) قدره ٠,٥٨ ومدى معيارى كما يلى :

[٠,٨٠ ——— ١,٢٦]

وذلك بدرجة معنوية ٥ ٪ .

ولقد وجد الباحث أن معامل الالتواء لهذه النسبة لوحدات العينة هو ١٩,٤٦ أى حقق قيمة موجبة وملتوى نحو اليمين وهو أصغر نسبيا من معامل الالتواء لبعض النسب المحاسبية السابق ذكرها .

وبالاضافة الى ذلك فقد قام الباحث بايجاد قيم Zij لنسبة مجموع حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول لجميع وحدات العينة ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للقيم وذلك بتحويل قيم Zij

بالنسبة لهذه النسبة لجميع وحدات العينة ووجد مايلى :

أ - قيم Zij لسبعة عشر وحدة أى مايعادل ٦٨ ٪ من وحدات العينة سالبة وأقل من المتوسط الحسابى لقيمة Zij حيث أن هذا المتوسط يساوى صفرا ، أما باقى قيم هذه النسبة لعدد ثمانى وحدات فهى موجب وأعلى من المتوسط الحسابى .

ب - جميع قيم Dij موجبه ومنها سبعة عشر وحدة منها أى مايعادل ٦٨ ٪ من وحدات العينة أقل من المتوسط الحسابى الذى يبلغ ٥٠ ، أما الوحدات الباقية وقدرها ثمانية وحدات أى مايعادل ٣٢ ٪ من وحدات العينة فانها تزيد على المتوسط الحسابى .

٦/٢/٦ تحليل نتائج نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية :

تعكس هذه النسبة العلاقة بين أحد مصدرى التمويل الخارجى (حقوق الغير) والتمويل الداخلى (حقوق الملكية) ، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا لزيادة المخاطر المالية التى يتحملها أصحاب حقوق الغير ، وخاصة أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية قد أعطى الأولوية عند السداد للمودعين ، ولقد لاحظ الباحث أن هناك اختلاف بين بعض الوحدات فيما يتعلق بالمصدر التمويلى ، فلقد حققت الوحدة رقم (٢) قيمة مرتفعة لهذه النسبة حيث بلغت ١٠٨,٨٥ ، ولقد وجد - كما سبق الذكر - أن نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية لهذه الوحدة تبلغ ٥٨,٤٠ وبتحليل النسبتين المذكورتين لهذه الوحدة تكون العلاقة بين مصادر التمويل الثلاثة كما يلى :

حقوق الغير :	حقوق المودعين :	حقوق الملكية
١٠٨,٨٥	٥٨,٤٠	١

وبالتالى يمكن القول أن حقوق الغير تمثل المصدر التمويلى الرئيسى لهذه الوحدة ، فى حين وجد الباحث أن الوحدة رقم (٣) تبلغ فيها هذه النسبة صفرا ، بينما بلغت حقوق المودعين الى حقوق الملكية ٣,٣٢ وبتحليل النسبتين المذكورتين لهذه الوحدة تكون العلاقة بين مصادر التمويل الثلاثة كما يلى :

حقوق الغير :	حقوق المودعين :	حقوق الملكية
٣,٣٢	١	صفر

وبالتالى يمكن القول أن حقوق المودعين تعتبر المصدر التمويلى الرئيسى لهذه الوحدة .

وبوجه عام وجد الباحث أن قيم نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية تكاد تكون متساوية فى جميع الوحدات ماعدا فى الوحدة رقم (٢) السابق ذكرها .

ولقد قام الباحث باستبعاد قيمة النسبة المتطرفة لهذه الوحدة ، وبذا تكون النتائج الاحصائية - بعد استبعاد قيمة النسبة المتطرفة - كما يلى :

جـــدول رقـــم (٢٠)

احتساب نقطة المديونية المثلى لوحدات عينة البحث

رقم الوحدة كما هوارد فى ملحق البحث	حقوق المودعين	حقوق الغير	اجمالى حقوق المودعين وحقوق الغير	حقوق الملكية	نقطة المديونية المثلى
١	١٧٫٤٣	٣٫٠١	٢٠٫٤٤	١	١ : ٢٠٫٤٤
٢	٥٨٫٤٠	١٠٨٫٨٥	١٦٧٫٢٥	١	١ : ١٦٧٫٢٥
٣	٣٫٣٢٠	صفـــر	٣٫٣٢	١	١ : ٣٫٣٢
٤	٩٫٣٠	صفـــر	٩٫٣٠	١	١ : ٩٫٣٠
٥	٤٧٫٠٩	٢٫٤٠	٤٩٫٤٩	١	١ : ٤٩٫٤٩
٦	٣٤٫٦٤	٠٫٠٢	٣٤٫٦٦	١	١ : ٣٤٫٦٦
٧	٣٢٫٦٧	٤٫١٠	٣٦٫٧٧	١	١ : ٣٦٫٧٧
٨	صفـــر	٠٫٤٩	٠٫٤٩	١	١ : ٠٫٤٩
٩	—	—	—	—	—
١٠	٦٩٩٫٢٦	٤٫١١	٧٠٣٫٣٧	١	١ : ٧٠٣٫٣٧
١١	—	—	—	—	—
١٢	٤٫٠٣	١٫٦٠	٥٫٦٣	١	١ : ٥٫٦٣
١٣	٣٦٤	٣٫٦١	٣٦٧٫٦١	١	١ : ٣٦٧٫٦١
١٤	٢٢٫٦٨	٠٫٥٩	٢٣٫٢٧	١	١ : ٢٣٫٢٧
١٥	٥٫٥٢	٢٫٠٧	٧٫٥٩	١	١ : ٧٫٥٩
١٦	١٫٩٠	٠٫٠١	١٫٩١	١	١ : ١٫٩١
١٧	—	—	—	—	—
١٨	صفـــر	٠٫٠٣	٠٫٠٣	١	١ : ١٫٠٣
١٩	—	—	—	—	—
٢٠	٤٥٫٤٧	٥٫٦٨	٥١٫١٥	١	١ : ٥١٫١٥
٢١	—	—	—	—	—
٢٢	صفـــر	٠٫٠٠١	٠٫٠٠١	١	١ : ٠٫٠٠١
٢٣	صفـــر	٦٫٠٩	٦٫٠٩	١	١ : ٦٫٠٩
٢٤	١٨٫٦٦	٠٫١٦	١٨٫٨٢	١	١ : ١٨٫٨٢
٢٥	٦٫٠١	٥٫٥٩	١١٫٦٠	١	١ : ١١٫٦٠
٢٦	١٨٫٥٥	٠٫٨٤	١٩٫٣٩	١	١ : ١٩٫٣٩

المتوسط الحسابي $(\overline{X})$ = ٢,٠٢

الانحراف المعياري (σ)=٢,١١

المدى المعياري يتراوح بين [١,٠٩ ـــــــــ ٢,٩٥]

وباحتساب معامل الالتواء لهذه النسبة اتضح أنه يساوى ٨٨,٠٦ أى حقق قيمة موجبة ويشير الى أن المنحنى الممثل لتوزيع قيمة النسبة للعينة ملتوى نحو اليمين وذلك التأثير الكبير لنسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية فى الوحدة رقم (٢) .

وبالاضافة الى ذلك فقد قام الباحث بايجاد قيم Zij لنسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية لجميع وحدات العينة ، ثم قام بعملية التحويل الخطى للقيم المعيارية وذلك بتحويل قيم Zij الى قيم Dij ووجد مايلى :

أ – جميع قيم Zij لهذه النسبة لجميع وحدات العينة سالبة أى أقل من المتوسط الحسابى حيث أن هذا المتوسط يساوى صفرا ، ماعدا قيمة Zij الوحدة رقم (٢) حيث بلغت ٤,٤٥ أى أن هذه القيمة أعلى من المتوسط الحسابى لتطرف النسبة فى هذه الوحدة كما سبق الذكر .

ب – جميع قيم Dij لهذه النسبة لجميع وحدات العينة موجبة وأقل من المتوسط الحسابى حيث يبلغ هذا المتوسط ٥٠ ماعدا الوحدة رقم (٢) السابق الاشارة اليها .

٣/٦ تحليل نتائج نقطة المديونية المثلى :

الجدول رقم (٢٠) يوضح نتائج تحليل نقطة المديونية وذلك عن طريق تحديد العلاقة بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (حقوق المودعين مضافا اليها حقوق الغير) ، وقد وجد الباحث مايلى :

أ – ثلاث وحدات من عينة البحث ذات مركز مالى قوى حيث أن نقطة المديونية بالنسبة لهذه الوحدات كما هى واردة فى الجدول رقم (٢١) .

جدول رقم (٢١)

الوحدات ذات المركز المالى القوى

رقم الوحدة كما هو وارد فى ملحق البحث	نقطة المديونية
٨	١ : ٠,٤٩
١٨	١ : ٠,٠٣
٢٢	١ : ٠,٠٠١

ولقد وجد الباحث أن هذه الوحدات الثلاثة تمثل فيها حقوق المودعين صفرا ، وبالتالى فانها تتلقى أموالا من المودعين أى أنها ليست من شركات تلقى الأموال ، ولكن لها علاقة بشركات تلقى أموال شقيقة تقوم بتمويلها .

ب - باقى وحدات العينة وقدرها ثلاثة وعشرون وحدة أى مايعادل ٨٨.٤٦ ٪ ذات نقطة مديونية عالية حيث تتراوح هذه النسبة مابين ١.٩١ الى واحد (الوحدة رقم ١٦) وبين ٧٠٣.٣٧ الى واحد (الوحدة رقم ١٠) ، ومن ذلك يتضح أن المدى المعيارى لنقطة المديونية كبيرا جدا لوجود قيمة متطرفة وذلك فى الوحدة رقم (١٠) السابق الاشارة اليها .

ومن التحليل السابق يمكن القول أن هناك نتيجتين أولها أن القيم السوقية لثلاثة وعشرون وحدة أى مايعادل ٨٨.٤٦ ٪ من وحدات العينة ذات قيم سوقية منخفضة ، حيث كلما بعدت الوحدة عن نقطة المديونية المثلى كلما أدى ذلك الى انخفاض القيمة السوقية للوحدة . وثانيها أن هذه الوحدات هى وحدات مفلسة اقتصاديا ، وبالتالى فان الوضع بالنسبة للمودعين كما يراه الباحث سيكون كما يلى :

أ - بالنسبة للوحدات التى وافقت الهيئة العامة لسوق المال على توفيق أوضاعها وهى عبارة عن ستة شركات فقط ، تستطيع هذه الشركات عند التشغيل أن تحقق عائدا وتضع برنامج لسداد حقوق المودعين على أساس نقطة المديونية لكل وحدة [١٩] .

ب - بالنسبة للشركات المطالبة برد أموال المودعين لعدم موافقة الهيئة العامة لسوق المال على توفيق أوضاعها لهذه الوحدات ستباع أصولها فى سوق كفء Efficient Market ولكنها سوق غير كاملة Imperfect Market وبالتالى سيتم بيع هذه الأصول بسعر الافلاس Distress Price الذى يقل كثيرا عن سعر السوق .

٤/٦ تحليل نتائج التباين لأثر خصائص وحدات العينة على النسب المحاسبية :

فيما يلى نتائج تحليل التباين لأثر خصائص وحدات العينة على النسب المحاسبية .

١/٤/٦ تحليل نتائج التباين لأثر تبويب مجموع المودعين فى وحدات عينة البحث على فئات النسب المحاسبية :

يمكن تقسيم هذه النتائج الى مجموعتين أولها خاص بنسب المخاطر المالية قصيرة الأجل وثانيها خاص بنسب المخاطر المالية طويلة الأجل .

١/١/٤/٦ النتائج الخاصة بنسب المخاطرة المالية قصيرة الأجل :

أ - الجدول رقم (٢٢) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسب التداول :

جدول رقم (٢٢)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة التداول

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٨٩٤٨٧.٧١	٤	٢٢٣٧١.٩٣	١.٢٨	٢.٩٠
SS_W	٣٣٣٢٥١.٦٧	١٩	١٧٥٣٩.٥٦		
SS_T	٤٢٢٧٣٩.٣٨	٢٣			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٢.٩٠

قيمة F (المحسوبة) = ١.٢٨

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة) .

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة التداول لاتتأثر باجمالى حقوق المودعين .

ب – الجدول رقم (٢٣) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة السيولة .

جدول رقم (٢٣)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة السيولة

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٩٢٨٤٠.٨٢	٤	٢٣٢١٠.٢١	١.٢٥	٢.٩٠
SS_W	٣٥٤٠٦٣.٣٥	١٩	١٨٦٣٤.٩١		
SS_T	٤٤٦٩٠٤.١٧	٢٣			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٢.٩٠

قيمة F (المحسوبة) = ١.٢٥

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة) .

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة السيولة لاتتأثر باجمالى حقوق المودعين .

ج - الجدول رقم (٢٤) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة النقدية .

جدول رقم (٢٤)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة النقدية

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	١٧٢٩٢.٢٨	٤	٤٣٢٣.٠٧	١.٤٤	٤.٤٣
SS_W	٦١٥٧٩.٥٢	٢٠	٣٠٧٨.٩٨		
SS_T	٧٨٨٧١.٨٠	٢٤			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٤٣

قيمة F (المحسوبة) = ١.٤٤

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة النقدية لاتتأثر باجمالى حقوق المودعين .

٢/١/٤/٦ النتائج الخاصة بنسب المخاطرة المالية طويلة الأجل :

أ - الجدول رقم (٢٥) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الـى حقوق الملكيـــة .

جدول رقم (٢٥)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسب المودعين الى حقوق الملكية

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٤٣٤٥٣.٠٩	٤	١٠٨٦٣.٢٧	٠.٣٧	٢.٩٦
SS_W	٥٠٠٣٤١.٦٨	١٧	٢٩٤٣١.٨٨		
SS_T	٥٤٣٧٩٥.٠٧	٢١			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٢.٩٦

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٣٧

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهى أن نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية لاتتأثر باجمالى حقوق المودعين .

ب - الجدول رقم (٢٦) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول .

جدول رقم (٢٦)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٤.٣٦	٤	١.٠٩	٥.٣٤	٤.٣٧
SS_W	٤.٢٩	٢١	٠.٢٠٤		
SS_T	٨.٦٥	٢٥			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٣٧

قيمة F (المحسوبة) = ٥.٣٤

وحيث أن قيمة F (الجدولية) < قيمة F (المحسوبة) .

اذن يقبل الفرض البديل (H1) وهو أن نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية تتأثر باجمالى حقوق المودعين .

ج - الجدول رقم (٢٧) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى حقـوق الغير .

جدول رقم (٢٧)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٨٧٩٦٢.٧٤	٤	٢١٩٩٠.٦٩	٠.٢١	٤.٥
SS_W	١٩٦٩٧٨٣.٦٦	١٩	١٠٣٦٧٢.٨٢		
SS_T	٢٠٥٧٧٤٦.٤٠	٢٣			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٥

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٢١

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير لاتتأثر باجمالى حقوق المودعين .

د - الجدول رقم (٢٨) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الـى حقوق الملكيـــة .

جدول رقم (٢٨)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسب حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٣١٣٥٣.٢٥	٤	٧٨٣٨.٣١	٠.٢٥	٤.٦٧
SS_W	٥٣٣٧٥٦.١٨	١٧	٣١٣٩٧.٤٢		
SS_T	٥٦٥١١٩.٤٣	٢١			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٦٧

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٢٥

وحيث ان قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية لاتتاثر باجمالى حقوق المودعين .

هـ - الجدول رقم (٢٩) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول .

جدول رقم (٢٩)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٢.٩٣	٤	٠.٧٣٣	٣.١٧	٤.٣٧
SS_W	٤.٨٥	٢١	٠.٢٣١		
SS_T	٧.٧٨	٢٥			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٣٧

قيمة F (المحسوبة) = ٣.١٧

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة) .

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول لاتتأثر بمجموع حقوق المودعين .

هـ - الجدول رقم (٣٠) يوضح طريقة احتساب نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية . .

جدول رقم (٣٠)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	١٠١٣.٠٨	٤	٢٥٣.٢٧	٠.٤٣	٤.٦٧
SS_W	٩٩٨٠.٧٩	١٧	٥٨٧.١١		
SS_T	١٠٩٩٣.٨٧	٢١			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٦٧

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٤٣

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية لاتتأثر باجمالى حقوق المودعين .

٢/٤/٦ تحليل نتائج التباين لأثر تبويب مجموع أصول وحدات عينة البحث على النسب المحاسبية :

يمكن تقسيم هذه النتائج الى مجموعتين أولها خاص بنسب المخاطرة قصيرة الاجل وثانيها خاص بنسب المخاطرة طويلة الأجل .

١/٢/٤/٦ النتائج الخاصة بنسب المخاطرة المالية قصيرة الأجل :

أ - الجدول رقم (٣١) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة التداول .

جدول رقم (٣١)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة التداول

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٩٥٣٢.٥٠	٥	١٩٠٦.٥	٠.٠٧٨	٤.٢٥
SS_W	٤٣٧٧٠١.٨٦	١٨	٢٤٣١٦.٧٧		
SS_T	٤٤٧٢٣٤.٣٦	٢٣			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٢٥

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٠٧٨

حيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

لذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة التداول لاتتأثر باجمالى الأصول

ب – الجدول رقم (٣٢) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة السيولة .

جدول رقم (٣٢)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة السيولة

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٧٨٠٧.٤١	٥	١٥٦١.٤٨٢	٠.٠٦٤	٤.٢٥
SS_W	٤٣٨٩٩٢.٣٢	١٨	٢٤٣٨٨.٤٦٢		
SS_T	٤٤٦٧٩٩.٧٣	٢٣			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٢٥

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٠٦٤

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة) .

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة النقدية لاتتأثر باجمالى الأصول .

ج - الجدول رقم (٣٣) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة النقدية .

جدول رقم (٣٣)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة النقدية

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	١٤٨٤.٨٧	٥	٢٩٦.٩٧٤	٠.٠٧٣	٤.١٧
SS_W	٧٧٣٨٥.٦٤	١٩	٤٠٧٢.٩٢٨		
SS_T	٧٨٨٧٠.٥١	٢٤			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.١٧

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٠٧٣

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة النقدية لاتتأثر باجمالى الأصول .

٢/١/٤/٧ النتائج الخاصة بنسب المخاطرة المالية طويلة الأجل :

فيما يلى النتائج الخاصة بنسب السيولة طويلة الأجل

أ - الجدول رقم (٣٤) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى حقـــوق الملكية .

جدول رقم (٣٤)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	١٠٤٧٥١.٦٣	٥	٢٠٩٥٠.٣٢٦	٠.٧٦	٤.٤٤
SS_W	٤٣٩٠٥١.٩٠	١٦	٢٧٤٤٠.٧٤٣		
SS_T	٥٤٣٨٠٣.٥٣	٢١			

ن الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٤٤

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٧٦

حيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

ذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية لاتتاثر باجمالى الأصول .

ب - الجدول رقم (٣٥) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول .

جدول رقم (٣٥)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	١.٢٥٦	٥	٠.٢٥١	٠.٦٠	٤.١٠
SS_W	٨.٣٥٠	٢٠	٠.٤١٨		
SS_T	٩.٦٠٦	٢٥			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤,١٠

قيمة F (المحسوبة) = ٠,٦٠

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة) .

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول لاتتاثر باجمالى الأصول .

ج - الجدول رقم (٣٦) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير .

جدول رقم (٣٦)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٦٨٥٣٠,٢٢	٥	١٣٧٠٦,٠٤٤	٠,١٢	٤,٢٥
SS_W	٢٠٠٨٢٥٦,٢٣	١٨	١١١٥٦٩,٧٨		
SS_T	٢٠٧٦٧٨٦,٤٥	٢٣			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤,٢٥

قيمة F (المحسوبة) = ٠,١٢

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير لاتتاثر باجمالى الأصول .

د - الجدول رقم (٣٧) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية .

جدول رقم (٣٧)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	١٠١٤٢٦.٢٣	٥	٢٠٢٨٥.٢٥	٠.٧١	٤.٤٤
SS_W	٤٥٧٤٦٣.٩٧	١٦	٢٨٥٩١.١٥		
SS_T	٥٥٨٨٩٠.٢٠	٢١			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٤٤

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٧١

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة).

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة الملكية وحقوق الغير الى حقوق الملكية لاتتاثر باجمالى الأصول .

هـ - الجدول رقم (٣٨) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول .

جدول رقم (٣٨)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٠.٧٤٨	٥	٠.١٤٩٦	٠.٤٨	٤.١٠
SS_W	٦.٢٤٠	٢٠	٠.٣١٢٠		
SS_T	٦.٩٨٨	٢٥			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.١٠

قيمة F (المحسوبة) = ٠.٤٨

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة) .

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية لاتتأثر باجمالى الأصول .

و - الجدول رقم (٣٩) يوضح طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية .

جدول رقم (٣٩)

طريقة احتساب F (المحسوبة) لنسبة حقوق الغير حقوق الملكية

(ANOVA)

Source	SS	d.f.	Ms	F المحسوبة	F الجدولية
SS_B	٣٢٣١.٦٨	٥	٦٤٦.٣٣٦	١.٣٣	٤.٤٤
SS_W	٧٧٥٥.٢١	١٦	٤٨٤.٧٠١		
SS_T	١٠٩٨٦.٨٩	٢١			

من الجدول السابق يتضح مايلى :

قيمة F (الجدولية) = ٤.٤٤

قيمة F (المحسوبة) = ١.٣٣

وحيث أن قيمة F (الجدولية) > قيمة F (المحسوبة) .

اذن يقبل الفرض العدمى (Ho) وهو أن نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية لاتتأثر باجمالى الأصول

مدى تحقيق فروض البحث :

شمل هذا البحث ثلاث مجموعات من الفروض التى تم اختبارها محاسبيا واحصائيا باستخدام المعلومات المحاسبية الواردة فى قوائم المراكز المالية المنشورة للوحدات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها وهذه المجموعات الثلاثة هى :

المجموعة الأولى وتشمل أربع فروض تتعلق بتحليل المخاطر المالية .

المجموعة الثانية وتشمل فرض واحد يتعلق بتحليل نقطة المديونية المثلى فى هذه الوحدات .

المجموعة الثالثة وتشمل الفرضين المتعلقين بتحليل التباين .

وفيما يلى مدى تحقق الفروض حسب ترتيب ورودها فى هذا البحث :

أ- بالنسبة للفرض الأحصائى الأول وهو :

« نظرا للخصائص التى تنفرد بها الوحدات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها ، فان الباحث يتوقع أن يختلف جانب الخصوم فى المراكز المالية المنشورة لهذه الوحدات عن غيرها من الوحدات الاقتصادية بحيث يشمل ثلاث مجموعات أولها مجموعة حقوق الملكية وثانيها مجموعة حقوق المودعين وثالثها مجموعة حقوق الغير » .

ولقد وجد الباحث عند احتساب نسبتى نقطة المديونية المثلى (جدول رقم ٢٠) أن هناك خمسة عشر وحدة من هذه الوحدات أى مايعادل ٥٧.٦٩ ٪ من وحدات العينة ينقسم جانب الخصوم فى مراكزها المالية الى الثلاث مجموعات السابق الاشارة اليهم ، أما باقى وحدات العينة وقدرها احدى عشر وحدة أى مايعادل ٤٢.٣١ ٪ فقد وجد الباحث أنها تعتمد على مصدرين من هذه المصادر ولاتعتمد على المصدر الثالث ، فبينما تعتمد بعض هذه الوحدات فى تمويل عملياتها على حقوق المودعين نجد أن بعض الوحدات لاتعتمد اطلاقا على حقوق المودعين مثل الوحدة رقم (٨) والوحدة رقم (٢٢) والوحدة رقم (٢٣) حيث أن هذه الوحدات أدخلتها الهيئة العامة لسوق المال داخل الوحدات المخاطبة بالمادة (١٦) من القانون المشار اليه لأنها وحدات شقيقه لوحدات تعمل فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها .

ب – بالنسبة للفرض الاحصائى الثانى وهو :

« تعتمد هذه الوحدات فى تمويل عملياتها طويلة الأجل على المصادر المالية من المودعين ، وبالتالى يتوقع الباحث ارتفاع :

- نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية .
- نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول .
- نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير .

نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية :

يتضح من الجدول رقم (١٥) ارتفاع قيم هذه النسبة حيث بلغت النسبة فى الوحدة رقم (١٠) ٦٩٩.٢٦ ، كما بلغت فى الوحدة رقم (١٣) ٣٦٤ ، وبلغت فى الوحدة رقم (٢) ٥٨.٤٠ وبلغت فى الوحدة رقم (٢) ٤٧.٠٩.

وباستخدام بعض المقاييس الاحصائية (الجدول رقم ١٦) وجد الباحث أن المتوسط الحسابى لهذه النسبة فى وحدات العينة يبلغ ٦٦.١٤ أى أن كل ٦٦.١٤ جنيه مستثمر من حقوق المودعين فى حجم العينة يقابله جنيه واحد مستثمر من حقوق الملكية وهذا دليل لصحة الفرض الاحصائى الثانى

فيما يتعلق بنسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية ، وبالاضافة الى ذلك فقد وجد الباحث أن الانحراف المعيارى لهذه النسبة لجميع وحدات العينة يبلغ ٦٦.١٤ ، وهذا يدل على صحة الفرض الاحصائى الثانى فيما يتعلق بهذه النسبة .

نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول :

لقد وجد الباحث مايلى :

- هناك أربع وحدات لايوجد من ضمن جانب الخصوم فى مراكزها المالية حقوق المودعين – كما سبق الذكر – بالنسبة لباقى الوحدات وقدرها واحد وعشرون وحدة ، وجد الباحث أن هناك سبع وحدات أى مايعادل ٢٧.٢٧ ٪ من وحدات العينة تزيد هذه النسبة فيها على واحد الى واحد أى تعتمد فى تمويل أصولها على حقوق المودعين ، أما باقى وحدات العينة فتقل فيها هذه النسبة عن واحد الى واحد .
- لقد وجد الباحث أن المتوسط الحسابى لهذه النسبة لجميع وحدات العينة ٠.٩٢ أى أن كل ٩٢ جنيها من حقوق المودعين يقابله مائة جنيه من الأصول ، أى أن هذه الوحدات تعتمد فى تمويل أصولها على حقوق المودعين بنسبة ٩٢ ٪ وهذا يدل على صحة الفرض الاحصائى الثانى فيما يتعلق بهذه النسبة .

نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير :

وجد الباحث ارتفاع نسبة حقوق المودعين الى حقوق الغير بصورة خيالية ، وهذا يؤكد ماذكره الباحث أكثر من مرة بأن الاعتماد الرئيسى لهذه الوحدات فى التمويل (سواء الداخلى أو الخارجى) على حقوق المودعين ، فلقد وجد الباحث مايلى :

- تبلغ هذه النسبة ١٤٨٣.٩٩ فى الوحدة رقم (٦) أى أن كل جنيه مستثمر من حقوق الغير يقابله ١٤٨٣.٩٩ جنيها من حقوق المودعين .
- فى جميع وحدات العينة تزيد هذه النسبة على واحد الى واحد ماعدا فى وحدة واحدة وهى الوحدة رقم (٢) حيث تبلغ هذه النسبة ٠.٥٤ : ١ .
- وصل المتوسط الحسابى لهذه النسبة لجميع وحدات العينة ٩٥.١٦ أى أن كل ٩٥.١٦ جنيه مستثمر من المودعين يقابله جنيه مستثمر من حقوق الغير ، وبالرغم من أن الباحث قام باحتساب المتوسط الحسابى بعد استبعاد القيم المتطرفة لهذه النسبة ، الا أنه وجد أن المتوسط الحسابى لهذه النسبة فى الوحدات الباقية (ذات القيم غير المتطرفة) يساوى ٨.٧٢ أى أن كل ٨.٧٢ جنيها مستثمر من حقوق المودعين يقابله جنيه واحد مستثمر من الغير ، مما يؤكد صحة الفرض الاحصائى الثانى بالنسبة لهذه النسبة .

ج - الفرض الاحصائى الثالث وهو :

« يتوقع الباحث عدم اعتماد هذه الوحدات على حقوق الغير ، وبالتالى فان الباحث يتوقع انخفاض نسبة حقوق الغير الى حقوق الملكية ، ويتوقع الباحث - أيضا - تقارب نسبتى حقوق المودعين الى مجموع الأصول ، وحقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول » .

قام الباحث باحتساب بعض المقاييس الاحصائية لهذه النسب - كما سبق الذكر - وكما هو موضح فى الجدول رقم (١٦) - وجد أن المتوسط الحسابى لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول يبلغ ٠.٩٣ والمتوسط الحسابى لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول يبلغ ١.٠٣ ومن الواضح أن النسبتين متقاربتين .

كما وجد الباحث أن الانحراف المعيارى لنسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول يبلغ ٠.٥٧ بينما الانحراف المعيارى لنسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول يبلغ ٠.٥٨ أى أن ليس هناك فرق يذكر بينهما .

ما سبق يؤكد عدم اعتماد هذه الوحدات على حقوق الغير ، وبالتالى يؤكد على صحة الفرض الاحصائى الثالث .

د - بالنسبة للفرض الاحصائى الرابع وهو :

« يتوقع الباحث بأن كل وحدة من وحدات عينة البحث قد تجاوزت فى تمويل عملياتها نقطة المديونية أى النقطة التى عندها تتساوى مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) مع مصادر التمويل الخارجية (حقوق المودعين مضافا اليها حقوق الغير) » .

ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحث باحتساب نقطة المديونية لكل وحدة من وحدات العينة (الجدول رقم ٢٠) ، ولقد وجد الباحث أن هناك ثلاث وحدات فقط أى مايعادل ١١.٥٤ ٪ من وحدات العينة لم تصل فيها نقطة المديونية الى النقطة المثلى وهى واحد الى واحد ، أما نسبة المديونية فى باقى وحدات العينة وقدرها ثلاثة وعشرون وحدة أى مايعادل ٨٨.٤٦ ٪ من وحدات العينة تجاوزت فيها هذه النسبة نقطة المديونية المثلى حيث تتراوح فيها النسبة بين ١.٩١ : ١ وبين ٧٠٣.٣٧ : ١ ، وهذا يؤكد صحة الفرض الذى يعنى فى مضمونه أن ٨٨.٤٦ ٪ من وحدات العينة هى فى الواقع وحدات مفلسة اقتصاديا طبقا للتحليل النظرى السابق الاشارة اليه .

هـ - بالنسبة للفرض الاحصائى الخامس وهو :

الفرض العدمى (Ho) هو :

« لايؤثر اجمالى حقوق المودعين على أى نسبة من النسب المحاسبية التسعة الواردة فى الجدول رقم (٦) » ، ولاختبار هذا الفرض الاحصائى استخدم الباحث اسلوب التباين (ANOVA) .

ولقد أشارت نتائج التباين الى أن F (الجدولية) أكبر من F (المحسوبة) فى جميع النسب المحاسبية السابق الاشارة اليها ماعدا فى نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول حيث وجد أن F (الجدولية) أصغر من F (المحسوبة) مما يعنى ذلك قبول الفرض العدمى (Ho) وهو أن اجمالى المودعين لايؤثر على أى نسبة من النسب المحاسبية ، ماعدا على نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول مما يعنى قبول الفرض البديل (Hi) لهذه النسبة .

مما يؤكد هذه النتيجة أن ليس هناك علاقة ايجابية أو سلبية بين تقسيم مجموع حقوق المودعين الى فئات احصائية متساوية وبين المتوسطات الحسابية لهذه الفئات كما هو موضح فى الجدول رقم (٦) .

و - بالنسبة للفرض الاحصائى السادس وهو :

الفرض العدمى (Ho) هو :

« لايؤثر اجمالى الأصول على أى نسبة من النسب المحاسبية التسعة الواردة فى الجدول رقم (٦) » .

ولاختبار هذا الفرض الاحصائى استخدم الباحث - أيضا - أسلوب التباين .

ولقد أشار تحليل نتائج التباين على أن F (الجدولية) أكبر من F (المحسوبة) فى جميع النسب المحاسبية السابق الاشارة اليها ، ويعنى ذلك قبول الفرض العدمى (Ho) وهو أن اجمالى الأصول لايؤثر على أى نسبة من النسب المحاسبية التسعة السابق الاشارة اليها .

ومما يؤكد هذه النتيجة أن الباحث لم يجد أى علاقة ايجابية أو سلبية بين تبويب مجموع الأصول الى فئات احصائية متساوية وبين المتوسطات الحسابية لهذه النسب كما هو واضح فى الجدول رقم (٦) .

٧ - خلاصة البحث ونتائجه العامة :

تم تحديد هدف البحث فى تحليل المخاطر المالية للوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها وذلك باستخدام المعلومات المحاسبية المنشورة فى قوائم المراكز المالية لهذه الوحدات فى مرحلة توفيق أوضاعها .

وبالتالى فان أهمية هذا البحث ترجع الى ثلاث عوامل أولها نوعية هذه الوحدات الاقتصادية التى كانت تمثل قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قوى اقتصادية ومالية والتى تتفرد ببعض الخصائص مما يجعلها مصدر منافسة للبنوك المصرية وثانيها أن هذا البحث يستخدم المعلومات المحاسبية المنشورة وثالثها يختص هذا البحث بتحليل المخاطر المالية التى تعتبر الفيصل الرئيسى فى الموافقة على توفيق أوضاع الوحدة أو تصفيتها .

ولقد حاول الباحث استخدام المدخل التطبيقى فى هذه الدراسة حتى يمكن اكتشاف الجوانب الخفية فى هذا الموضوع ، وحتى يمكن المساهمة فى حل الصراع الدائر بين مؤيدى القانون المشار اليه ومعارضيه .

ولقد خلص البحث الى النتائج العامة التالية :

أ - تؤكد نتائج هذا البحث بأن المشرع المصرى كان على حق عندما تدخل فى تنظيم هذه الوحدات ، فلقد كانت معظم هذه الوحدات مفلسة اقتصاديا ، كما أن معظم هذه الوحدات كانت تقوم بدفع عائد الاستثمار الشهرى من مصادر الأموال التى تتدفق يوميا من المودعين ، ولقد اتضح للباحث أن معظم هذه الوحدات كانت تقوم بمعالجات محاسبية غريبة لهذه العائد المدفوع مثل تحميله على أصولها الثابتة أو أصولها المتداولة وتبريرها فى ذلك هو أنها تحقق أرباح نتيجة للتغير العام فى الأسعار ، دون أن تعى هذه الوحدات أن هناك فرق بين أرباح الحيازة المحققة وأرباح الحيازة غير المحققة .

ب - معظم هذه الوحدات تعتبر شركات عملاقة Megacorportions حيث وجد الباحث أنها تعمل فى جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمية ، كما أن ٤٢ ٪ من وحدات العينة يقع مجموع أرصدة مودعيها فى جانب الخصوم بمراكزها المالية فى الفئة من ٤٧٠٠٠٠٠ جنيه الى ٧٤٧٠٠٠٠٠ جنيه ، ومايعادل ٦٨ ٪ من وحدات العينة يقع مجموع أصولها فى الفئة من أربع ملايين وأربعة وتسعون مليون جنيها مصريا ، كما أن هناك وحدة اقتصادية واحدة يبلغ مجموع أصولها ٤٥٤ مليون جنيه .

ج - لقد وجد الباحث أن نسب السيولة قصيرة الأجل عالية فى هذا النوع من الوحدات ، فالمتوسط الحسابى لنسبة التداول لجميع وحدات العينة يشير الى أن كل ٤١.٩٥ جنيه مستثمر فى الاصول المتداولة يقابله جنيه واحد مصدره الخصوم المتداولة ، كما أن المتوسط الحسابى لنسبة السيولة لجميع وحدات العينة يكاد يقترب من نسبة التداول ، فقد بلغ المتوسط الحسابى لنسبة السيولة ٣٨.٦٠ ولهذه النتيجة دلالتين أولها أن الخصوم المتداولة ليست هى المصدر الرئيسى لتمويل الأصول المتداولة كما هو معروف علميا وعمليا ، ولكن هذه الوحدات تستخدم مصادرها من المودعين فى تمويل أصولها المتداولة وثانيها تقارب نسبتى التداول والسيولة يعنى عدم وجود مخزون سلعى لدى هذه الوحدات .

د - تعتمد هذه الوحدات فى تمويل عملياتها الجارية والاستثمارية على حقوق المدوعين الذى يعتبر المصدر التمويلى الرئيسى ، أى تقل أهمية حقوق الملكية وحقوق الغير فى هذه الوحدات ، ومما يؤكد ذلك مايلى :

- أن كل ٤٤ ,٦٦ جنيه مستثمر من حقوق المودعين يقابله جنيه واحد مستثمر من حقوق الملكية .
- أن كل ٩٢ جنيه مستثمر من حقوق المودعين يقابله مائة جنيه من الأصول أى أن هناك ثمانية جنيهات فقط مستثمرة من حقوق الملكية وحقوق الغير فى كل مائة جنيه مستثمرة فى الأصول .
- أن كل ١٦ ,٩٥ جنيه مستثمر من حقوق المودعين يقابله جنيه واحد مستثمر من حقوق الغير .

أى أن هذه الوحدات تعانى من مخاطر مالية طويلة الأجل مما سيترتب عليه أن يتحمل المودعين نسبة عالية من تكلفة الافلاس والتكاليف السياسية .

هـ - وجد الباحث أنه بالرغم من ارتفاع المخاطر المالية لمعظم الوحدات الذى تتلخص مظاهره فى ارتفاع نسبة حقوق المودعين الى حقوق الملكية أو نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية أو نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى مجموع الأصول ، وكذلك تجاوزت معظم هذه الوحدات لنقطة المديونية المثلى ، الا أن الباحث لاحظ أن بعض هذه الوحدات تمت الموافقة على توفيق أوضاعها من الهيئة العامة لسوق المال والتفسير الوحيد لذلك هو أن لدى الهيئة محددات أو معايير أخرى للموافقة أو عدم الموافقة على توفيق أوضاع هذه الوحدات بجانب قياس المخاطر المالية .

واذا كان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يهدف الى حماية المودعين واسترداد حقوقهم ففى هذه الحالة كان على الهيئة العامة لسوق المال دراسة المخاطر المالية لهذه الوحدات واذا رغبت فى معرفة مدى كفاية الأموال لدى الوحدة التى تغطى حقوق المودعين فكان يجب احتساب نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول فاذا كانت هذه النسبة تساوى واحد الى واحد ففى هذه الحالة توافق على توفيق الأوضاع أما اذا زادت هذه النسبة عن ذلك فانه يجب اعتبار ذلك كمؤشر لقرار التصفية وعمل برنامج لرد أموال المودعين وكان يجب أن تقوم الهيئة باحتساب هذه النسبة بعد احتساب العناصر التى لاتمثل أصولا حقيقية وتم الافصاح عنها فى جانب الأصول مثل الحسابات الجارية للشركاء وعجز الأصول عن الخصوم والخسائر والنفقات الايرادية المؤجلة .

و - وجد الباحث أن تبويب مجموع المودعين الى فئات احصائية لجميع وحدات العينة لايؤثر على النسب المحاسبية المستخدمة فى هذا البحث ماعدا فى نسبة حقوق المودعين الى مجموع الأصول ، كما وجد الباحث - أيضا - أن تبويب مجموع الأصول الى فئات احصائية لجميع وحدات العينة لايؤثر على النسب المحاسبية فى هذا البحث ، ومما يؤكد هذه النتيجة أنه عند احتساب المتوسط الحسابى للنسب المالية لوحدات العينة سواء عند تقسيم مجموع المودعين أو تقسيم مجموع الأصول الى فئات احصائية متساوية ، لم يجد الباحث أى علاقة ايجابية أو سلبية بين تبويب الفئات والنسب المحاسبية التسعة السابق الاشارة اليهم .

ولقد استخدم الباحث مجموع المودعين ومجموع الأصول كمقياسين مختلفين لحجم الوحدة ، ولكن النتيجة الاحصائية جاءت خلاف مما هو متوقع ، حيث أن الباحث كان يتوقع أنه سيكون هناك تباين بين مجموع المودعين ومجموع الأصول على النسب المحاسبية ، وحيث أن المعلومات المحاسبية المستخدمة كمدخلات فى هذا البحث تم مراجعتها بواسطة المحاسبين القانونيين المعينين من الجهاز المركزى للمحاسبات ، وبالتالى فان عنصر المصداقية والثقة متوافر فى هذه المعلومات المحاسبية فان التبرير الوحيد للنتيجة الاحصائية التى تم الحصول عليها هى أن طبيعة وخصائص هذه الوحدات انعكس على المعلومات المحاسبية ، فعلى سبيل المثال قد يكون لوجود القيم المتطرفة فى كل نسبة محاسبية أثرا على النتيجة الاحصائية التى تم الوصول اليها .

وأخيرا يمكن القول أن هذا البحث بمثابة دراسة استكشافية لهذا النوع من الوحدات الذى يجب أن تتناوله البحوث العلمية من كل جوانبه ، ولذا فان الباحث يقدم التوصيات التالية لبحوث قادمة :

أ – تحليل سلوكى واقتصادى للأطراف التى تتكون منها هذه الوحدات فى مرحلة توفيق أوضاعها ، وذلك باستخدام المعلومات والسياسات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية المنشورة .

ب – دراسة وتحليل التكاليف السياسية Political Costs التى تتحملها هذه الوحدات أو يتحملها المودعين وكذلك تكلفة الافلاس وخاصة فى الوحدات التى تقرر تصفيتها .

ج – دراسة المحددات التى اتبعتها الهيئة العامة لسوق المال للموافقة على توفيق أوضاع بعض الوحدات وعدم الموافقة على توفيق أوضاع بعض الوحدات الأخرى مع الاستعانة بالمعلومات الداخلية Inside Information لهذه الوحدات .

د – دراسة وتحليل مدى اتفاق أو اختلاف السياسات المحاسبية ومعايير المراجعة الواردة فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية مع المتعارف عليه فى مهنة المحاسبة والمراجعة .

هوامش البحث

(١) منذ منتصف السبعينات اهتمت الحكومة الأمريكية بموضوع اتساع حجم الوحدات الاقتصادية وآثارها التجارية والسياسية وعلاقتها بمراقبى حسابات هذه الوحدات ومدى كفاءة مهنة المحاسبة والمراجعة ، وتكونت لجنة فى الكونجرس الأمريكى أطلق عليها "Metcalf Committee" ولقد عاصر الباحث هذه الفترة عندما كان موجودا فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت ، ولقد اسهم المفكر الشهير Ibraham Berilof فى هذه الحملة ، وذكر العبارة السابقة فى احدى محاضراته عن هذا الموضوع فى عام ١٩٨١ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع على سبيل المثال :

- Revisine,Lawrence, "Inflation Accounting for Debt", Financial Analyst Journal, May-June 1981.
- Fisher, Irving, "The Theory of Interest", Mecmillon Co., New York, 1930 .

(٣) وجد الباحث أن بعض الوحدات الاقتصادية العاملة فى هذا المجال توزع عائدا سنويا قدره ٣٠ ٪ وهو بالطبع عائد مرتفع اذا قورن بسعر الفوائد فى البنوك المصرية أو الأجنبية .

(٤) من ضمن عوامل غياب التدخل أو التنظيم الحكومى الذى شجع الاستثمار فى هذه الوحدات عدم خضوع العائد الموزع لأى نوع من أنواع ضرائب الدخل ، ومعنى هذا أن المودع يحصل على العائد الموزع مضافا اليه الميزه الضريبية التى يحصل عليها نتيجة لعدم خضوع مايحصل عليه للضريبة .

(٥) ورد هذه النص فى المادة رقم (٣) من عقد الشركة الابتدائى ومن نظامها الأساسى الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

(٦) الأقسام الأربعة الأولى تشمل المقدمة وهدف البحث ومنهج البحث وتنظيم البحث على التوالى .

(٧) تنفرد جمهورية مصر العربية بوجود عدة تشريعات اقتصادية يتم طبقا لها تأسيس الشركات ومنها القانون التجارى والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٩ .

(8) Levy, Hain and Sarnat Marshal, "Capital Investments and Financial Decisions", Prentice-Hall, 1978, P.216.

(9) Brenstein, Leopold A., "Financial Statement Analysis : Theory, Application, Interpretion, "Richard D. Irwin Inc., 1978, P.441.and

(١٠) دكتور محمد عادل الهامى " الميزانيات التقديرية فى قطاعى الأعمال والخدمات واستخدامها فى مجالات التخطيط وتقييم الأداء والرقابة " ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٥٤٣ .

(11) Brenstein, Leopold A,Financial Statement Analysis: Theory, Application and Interpretion", Op. Cit., 452 .

(١٢) دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، " تحليل المعلومات المحاسبية لوحدة اقتصادية تم اعلان افلاسها قانونا وتحليل سلوك الدارة العليا لهذه الوحدة : دراسة نظرية وتطبيقية " ، **التجارة والتمويل : المجلة العلمية** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، ١٩٨٨ .

(13)Modigliani, E and Miller, M., "The Cost of Capital , Corporate Finance, and Theory of Investment, "The American Economic Review, June 1958 .
- ————————,"Corporate Income Taxes and the Cost of Capital : A correction,"The American Economic Review, June 1963 .

(١٤) دكتورة سهير فهمى حجازى ، " **مقدمة فى الاحصاء التطبيقى** " - الجزء الأول ، بدون ناشر ، ١٩٨٣ .

(١٥) لقد استخدم الباحث مجموع الأصول ومجموع المودعين كمقياسين لحجم الوحدة الاقتصادية .

(١٦) اتضح للباحث أن احدى هذه الشركات كانت تربطها مع الوحدة الشقيقة عقد ادارة وتمويل ، ولقد وجد الباحث أن هناك علاقة وثيقة بين شركة توظيف الأموال والشركة الشقيقة لها ، ولقد قام معظم السادة المحاسبين القانونيين المعينين من الجهاز المركزى للمحاسبات بالافصاح عن هذه العلاقة فى تقاريرهم ، مما يدل على أن القرار الذى أصدرته الهيئة العامة لسوق المال بضرورة مراجعة واعتماد المركز المالى لشركة توظيف الأموال والشركة أو الشركات الشقيقة لها كان قرارا سليما .

(١٧) فى الوحدة رقم (١) والوحدة رقم (١٠) يبلغ مجموع الأصول أقل من نصف حقوق المودعين ، وهاتين الوحدتين مثالين واضحين لزيادة المخاطر المالية التى تتحملها هذه الوحدات ، ولعل هذا هو السبب فى رفض الهيئة العامة لسوق المال لتوفيق أوضاعها ، وبالطبع عند التصفية سيحصل كل مودع على مبلغ أقل وسيتحمل المودعين فى هاتين الوحدتين تكلفة افلاس عاليه ، وخاصة أن بيع الأصول المستعملة سيتم فى سوق غير كاملة وبسعر أقل من سعر السوق أى بما يعرف بسعر الافلاس Distress price كما سبق الذكر .

(١٨) بالرغم من ارتفاع نسبة حقوق المودعين وحقوق الغير الى حقوق الملكية حيث بلغت ٣٤.٦٦ فى الوحدة رقم (٥) (أى أن كل ٣٤.٦٦ جنيه مستثمر من حقوق المودعين وحقوق الغير يقابله جنيه واحد مستثمر من حقوق الملكية) ، وكذلك فى الوحدة رقم (٧) حيث بلغت هذه النسبة ٣٦.٧٧ (أى أن كل جنيه مستثمر من حقوق المودعين وحقوق الغير يقابله جنيه واحد مستثمر من حقوق الملكية) الا أن الهيئة العامة لسوق المال قد وافقت على توفيق أوضاع هاتين الوحدتين مما يدل على أن لدى الهيئة محددات أو مقومات أخرى للموافقة على توفيق أوضاع هذه الوحدات غير قياس المخاطر المالية ، ولقد صرح أحد المسئولين فى صحيفة الأهرام اليومية الصادرة فى

١٩٨٩/١١/٥ بأن أسباب عدم الموافقة على توفيق أوضاع بعض الوحدات هى عدم وجود أصول لها وسوء الادارة وتبديد أموال المودعين ، ولم يفصح المسئول عن كيفية قياس هذه المتغيرات .

(١٩) الوحدات التى وافقت الهيئة العامة لسوق المال على توفيق أوضاعها هى :

أ – شركة الشريف للتنمية الاقتصادية . الوحدة رقم (٤)

ب – شركة السعد للاستثمارات العقارية . الوحدة رقم (٥)

ج – شركة السعد للتجارة والتنمية . الوحدة رقم (٧)

د – شركة السعد للاستثمار الصناعى . الوحدة رقم (٦)

هـ – شركة الوفاء للطبع والنشر . لم تدخل فى عينة البحث

و – الشركة العقارية التجارية الاسلامية . الوحدة رقم (٢٤)

المصادر العلمية للبحث

باللغة العربية :

- دكتور زكريا محمد الصادق اسماعيل ، " تحليل المعلومات المحاسبية لوحدة اقتصادية تم اعلان افلاسها قانونا وتحليل سلوك الادارة العليا لهذه الوحدة : دراسة نظرية وتطبيقية " ، **التجارة والتمويل : المجلة العلمية** ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، العدد الأول ، السنة الثامنة ، ١٩٨٨ .
- دكتور سهير فهمى حجازى " **مقدمة فى الاحصاء التطبيقى** " - الجزء الأول ، بدون ناشر ، ١٩٨٣ .
- دكتور محمد عادل الهامى ، " **الميزانيات التقديرية فى قطاعى الأعمال والخدمات واستخدامها فى مجالات التخطيط وتقييم الأداء والرقابة** " ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .

باللغة الانجليزية :

- Brenstein, Leopold A., "Financial Statement Analysis: Theory, Application, and Interpretion", Richard D. Irwin Inc., 1978 .
- Fisher, Irving, "the Theory of Interest., Macmillon Co., New York, 1930.
- Levy, Hain and Sarant Marshal, "Capital Investments and Financial Decision"., Prentice-Hall, 1978 .
- Modigliani, E. and Miller, M., "The Cost of Capital, Corporate Finance, and of Investment, "Theory American Economic Review, June 1958 .
- ————————, Corporate Income Yaxes and the Cos of Capital : A Correction, " The American Economic Review, June 1963 .
- Revisine, Lawrence, "Inflation Accountimg Debt, "Financial Analyst Journal, May-June 1981 .

ملحق البحث رقم (١)

أسماء الوحدات الواردة التى دخلت عينة البحث

مرتبة طبقا لتاريخ موافقة الهيئة العامة لسوق المال

على نشر المركز المالى وتقرير المحاسبين القانونيين المعينين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات

مسلسل	اسم الوحدة	تاريخ الموافقة على النشر	الشكل القانونى	المحاسبين القانونيين المعينين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات
١	شركة نيو كايرو للخدمات المتطورة	موافقة رقم١٥٣ بتاريخ ٨٨/١٢/١١	شركة مساهمة مصرية	١ـ أحمد سلطان أحمد ٢ـ محمد حمزه حسنين
٢	شركة سلطان للاستثمار	موافقة رقم١٥٦ بتاريخ ٨٨/١٢/١٤	توصية بسيطة	١ـ محمد عبدالله الوردانى ٢ـ محمد حكمت شراره
٣	شركة الأنوار للمعاملات الاسلامية	موافقة رقم١٥٨ بتاريخ ٨٨/١٢/١٩	توصية بسيطة	١ـ أحمد ثابت سليمان ٢ـ محمود صلاح الدين
٤	شركة الشريف للتنمية الاقتصادية	موافقة رقم١٦٠ بتاريخ ٨٨/١٢/٢٠	شركة مساهمة مصرية	١ـ د٠ عبد العزيز حجازى ٢ـ حافظ مصطفى راغب
٥	شركة السعد للاستثمارات العقارية	موافقة رقم١٦٨ بتاريخ ٨٩/١/١٢	شركة مساهمة مصرية	١ـ فريد صبرى منصور ٢ـ محمد عبدالسلام المعزاوى
٦	شركة السعد للاستثمار الصناعى	موافقة رقم١٦٩ بتاريخ ٨٩/١/١٢	شركة مساهمة مصرية	١ـ محمد عبدالله زروق ٢ـ محمد عبدالسلام المعزاوى
٧	شركة السعد للتجارة والتنمية	موافقة رقم١٧٠ بتاريخ ٨٩/١/١٢	شركة مساهمة مصرية	١ـ محمد عبدالله زروق ٢ـ فريد صبرى منصور
٨	شركة السعد للاستثمارات وتوظيف الأموال	موافقة رقم١٧١ بتاريخ ٨٩/١/١٢	شركة تضامن	١ـ محمد عبدالله زروق ٢ـ فريد صبرى منصور
٩	مجموعة شركات السعد	موافقة رقم١٧٢ بتاريخ ٨٩/١/١٢	مجموعة	١ـ محمد عبدالسلام المعزاوى ٢ـ فريدصبرى منصور ٣ـ محمد عبدالله زروق
١٠	محمد العراكشى للهندسة والتجارة	موافقة رقم١٨٠ بتاريخ ٨٩/١/٢٦	منشأة فردية	١ـ د٠ محمد توفيق بلبع ٢ـ د٠أحمدفرغلى محمد حسن
١١	أحمد محمود عبد الهادى	موافقة رقم١٩٣ بتاريخ ٨٩/٢/٢٧	شركة محاصة	١ـ أسامة عبد القوى عطية ٢ـ عبد اللطيف على القصير
١٢	شركة الفضل للاستثمار وتوظيف الأموال	موافقة رقم١٩٤ بتاريخ ٨٩/٢/٢٧	شركة مساهمة مصرية	١ـ أسامة عبد القوى عطية ٢ـ عبد اللطيف على القصير
١٣	شركة الهدى مصر للاستثمار وتوظيف الأموال	موافقة رقم١٩٥ بتاريخ ٨٩/٢/٢٨	توصية بسيطة	١ـ زغلول راضى ٢ـ محمد حسبى
١٤	المهندس محمد عبد المنعم شلبى والمهندس عاصم شلبى	موافقة رقم١٩٧ بتاريخ ٨٩/٣/٨	غيرمحددفى التقرير	١ـ فوزى محمد حسنى أحمد ٢ـ على محمد على
١٥	شركة مصر للكيماويات والدهانات	موافقة رقم٢٠٣ بتاريخ ٨٩/٤/٦	توصية بسيطة	١ـ زكى سيد أحمد ٢ـ محمد عبد العزيز امام
١٦	وكالة جانكو العالمية للصناعة والتجارة والتغليف الحديث	موافقة رقم٢٠٥ بتاريخ ٨٩/٤/١٣	تضامن	١ـ محمد أحمد عمران ٢ـ محمد جاد رجب
١٧	شركة دلتا للاستثمار وتوظيف الأموال	موافقة رقم٢١٦ بتاريخ ٨٩/٥/٢٨	شركة مساهمة مصرية	١ـ د٠ عبد الفتاح الصحن ٢ـ على محمد السبعاوى
١٨	شركة الشريف للبلاستيك	موافقة رقم٢٢٠ بتاريخ ٨٩/٦/١	توصية بسيطة	١ـ د٠ عبد العزيز حجازى ٢ـ د٠ أحمد مصطفى شوقى
١٩	شركة بدر للاستثمار	موافقة رقم٢٢١ بتاريخ ٨٩/٦/١	شركة مساهمة مصرية	١ـ د٠ على محروس شادى ٢ـ ممدوح الخسادم

تابع - ملحق رقم (١)

أسماء الوحدات التى دخلت عينة البحث

مرتبة طبقا لتاريخ موافقة الهيئة العامة لسوق المال

على نشر المركز المالى وتقرير المحاسبين القانونيين المعينين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات

مسلسل	اسم الوحدة	تاريخ الموافقة على النشر	الشكل القانونى	المحاسبين القانونيين المعينين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات	
٢٠	الشركة الاسلامية للتجارة الداخلية والخارجية	موافقة رقم ٢٢٧ بتاريخ ٢٦/٧/٨٩	تضامن	١- حسين كامل رخا	٢- محمد صلاح الدين فياض
٢١	أحمد عبيد أحمد عيسوى ومحمد عليوه (مجموعة شركات الحجاز)	موافقه رقم ٢٣١ بتاريخ ٣٠/٧/٨٩	مجموعة	١- أحمد على مالك	٢- نور الدين حامد زهران
٢٢	شركة الحجاز للتنمية العقارية والتعمير	موافقة رقم ٢٣١ بتاريخ ٣٠/٧/٨٩	شركة مساهمة مصرية	١- أحمد على مالك	٢- نور الدين حامد زهران
٢٣	الشركة العقارية التجارية الاسلامية	موافقة رقم ٢٣٢ بتاريخ ٢/٨/٨٩	شركة مساهمة مصرية	١- د٠ عمرو كامل الحارونى	٢- د٠ زكريا محمد الصادق
٢٤	الشركة العقارية التجارية الاسلامية (عبد الحكم جميل وشركاه)	موافقة رقم ٢٣٢ بتاريخ ٢/٨/٨٩	تضامن	١- د٠ عمرو كامل الحارونى	٢- د٠ زكريا محمد الصادق
٢٥	محمد عصام أحمد بدير (مجموعة شركات اى سى سنتر)	موافقة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٦/٨/٨٩	مجموعة	١- وجيه شافعى عبد الجليل	٢- صلاح الدين عبد العزيز سليمان
٢٦	شركة الزهراء للاعلام العربى	موافقة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٦/٨/٨٩	تضامن	١- محمد عبد الهادى توفيق	٢- مصطفى أحمد أباظة

* أسماء السادة المحاسبين المعينين من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات مرتبة كما هى منشورة فى الصحف٠

ملحق البحث رقم (٢)

تحديد حجم العينة التى استخدمت فى كل مرحلة

من مراحل البحث

البيان	النسب المحاسبية للمخاطرة قصيرة الأجل			النسب المحاسبية للمخاطرة طويلة الأجل					احتساب
	نسبة التداول	نسبة السيولة	نسبة النقدية	حقوق المودعين + حقوق الملكية	حقوق المودعين + مجموع الأصول	حقوق المودعين + حقوق الغير	حقوق المودعين وحقوق الغير + حقوق الملكية	حقوق المودعين وحقوق الغير + مجموع الأصول	حقوق الغير + حقوق الملكية	نقطة المديونية المثلى
عدد وحدات العينة	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
تخصم:										
ماتم استبعاده من وحدات لنقص المعلومات المحاسبية	٣	٣	٢	٥	١	٣	٥	١	٥	٠
عدد الوحدات التى تم احتساب النسب المحاسبية لها	٢٣	٢٣	٢٤	٢١	٢٥	٢٣	٢١	٢٥	٢١	٢٦